لبنان ٢٠١٧/٢٠١٨

لاجئون أقلّ، لجوء أكثر

wadi
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

ifa
Auswärtiges Amt

صفحة بيضاء في الأصل

لبنان ٢٠١٨/٢٠١٧

لاجئون أقلّ، لجوء أكثر

تحرير وإشراف
مونيكا بورغمان
لقمان سليم

للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

أُمم للتَّوثيق والأبحاث
٢٠١٧ / ٢٠١٨
هاتف: ٥٥٣٦٠٤ ١ ٩٦١ + | صندوق بريد: ٢٥ ـ ٥ الغبيري، بيروت ـ لبنان
www.umam-dr.org | www.memoryatwork.org

إن الآراءَ الواردَةَ في هذهِ المَطْبوعَةِ التي كان إنْجازُها ونَشْرُها بِدَعْمٍ مِنْ «مَعْهَدِ العَلاقاتِ الثَّقافيَّةِ الخارِجيَّة (ifa)» ــ (المُمَوَّلِ مِنْ وِزارَةِ الخارجيَّةِ الألمانيَّة) ــ إنَّ هذه الآراءَ تُعَبِّرُ، حَصْرًا، عَنْ وُجْهَةِ نَظَرِ أُمَم للتَّوْثيقِ والأبْحاث، وعَلَيْهِ فهي لا تُلْزِمُ، بأيِّ شَكْلٍ مِنَ الأشْكالِ، المَعْهَدَ، ولا تَعْكِسُ، بالضَّرورة، مُقارَبَتَهُ المُؤَسَّساتيَّةَ مِنَ المَسائِلِ مَوْضوعِ البَحْثِ والرَّأْي.

كيف لاجئون أقلّ، ولجوء أكثر؟

صفحة بيضاء في الأصل

أُغْلِقَ عامُ ٢٠١٧ على رَقْمَيْنِ ذَوَيْ صِلَةٍ بِعَدَدِ اللّاجِئينَ المُقيمينَ على الأراضي اللُّبنانيَّةِ[١]: ففي ٢١ كانونَ الأوَّلِ، بِدَعْوَةٍ مُثَلَّثَةٍ مِنْ «إدارَةِ الإحْصاءِ المَرْكَزِيِّ في لبنان»، ومِنَ «الجِهازِ المَرْكزيِّ للإحْصاءِ الفِلِسْطينيِّ»، ومِنْ «لَجْنَةِ الحِوارِ اللُّبنانيِّ الفِلِسْطينيِّ»، وبِرِعايَةِ رَئيسِ مَجْلِسِ الوزَراءِ اللُّبنانيِّ العائِدِ حَديثًا مِنْ تَغْريبَةٍ سُعودِيَّةٍ أوْشَكَ مَعَها أنْ يُسْتَقالَ مِنْ مَنْصِبِهِ اسْتِقالَةً لَمْ يُسْبَقْ إلَيْها[٢] ــ في ذَلِكَ اليَوْمِ ازْدَحَمَ السَّرايُ الحُكومِيُّ بِعَشراتٍ مِنَ الرَّسْمِيّينَ اللُّبنانيّينَ، وبِمِثْلِهِم مِنَ الدّيبلوماسِيّينَ ومِنْ مَنْدوبي المُنَظَّماتِ الدُّوَلِيَّةِ والمَحَلِيَّةِ، عِلاوَةً على جَمْعٍ غَفيرٍ مِنَ الصِّحافِيّينَ، للوقوفِ على نَتائِجِ «التَّعْدادِ العامِّ للسُّكّانِ والمَساكِنِ في المُخَيَّماتِ والتَّجَمُّعاتِ الفِلِسْطينيَّةِ في لبنان».

وعلى أنَّ أبْرَزَ نَتائِجِ هذا التَّعْدادِ، (عَدَدَ اللّاجئينَ الفِلِسْطينيّينَ)، كانَتْ قَدْ تَسَرَّبَتْ، (أو سُرِّبَتْ)، عَشِيّاتِ اليَوْمِ المَشْهودِ، فَلَقَدْ بَدَتْ تَلْبِيَةُ الجَمْعِ الدَّعْوَةَ أشْبَهَ بِمُظاهَرَةٍ لِمُبايَعَةِ الرَّقْمِ المُزْمَعِ إعْلانُهُ مِنْها بِأيِّ شَيْءٍ آخَر...

وكانَ للجَمْعِ ما أراد: فَبَعْدَ قُرابَةِ ساعَةٍ مِنَ التَّشْويقِ تَخَلَّلَتْها خُطَبٌ رَنّانَةٌ، وتَخَلَّلَها عَرْضُ شَريطٍ قَصيرٍ يُوَثِّقُ مَراحِلَ التَّعْدادِ، ويَشْرَحُ ما اسْتُنْفِرَ لَهُ مِنْ تِقْنِيّاتٍ، بَدَأَتْ بَعْضُ النَّتائِجِ بالظُّهورِ على الشّاشاتِ العِمْلاقَةِ، وإذْ بَلَغَ التَّشْويقُ أوْجَهُ رُفِعَ الحِجابُ عَنِ الرَّقْمِ المُنْتَظَرِ: «عَدَدُ اللّاجِئينَ الفِلِسْطينيّينَ في المُخَيَّماتِ

والتَّجَمُّعات [...] ١٧٤,٤٢٢ فَرْدًا [...] يَعيشونَ في ١٢ مُخَيَّمًا و١٥٦ تَجَمُّعًا فِلِسْطِينيًّا في المُحافَظاتِ الخَمْسِ في لبنان».[٣]

بُعَيْدَ أيّامٍ على هذا الاحْتِفالِ المَهيبِ، في ٢٦ مِنْ كانونَ الأوَّلِ نَفْسِهِ، وبِقَدْرٍ أقَلَّ كثيرًا مِنَ الفَخامَةِ ومِنَ المَشْهديَّةِ، نَقَلَتْ إحْدى وِكالاتِ الأنْباءِ العالَميَّةِ المُعْتَبَرَةِ عَنِ المُتَحَدِّثَةِ باسْمِ مُفَوَّضِيَّةِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ لِشُؤونِ اللّاجئينَ في لُبنانَ تَصْريحًا جاءَ فيه أنَّ عَدَدَ اللّاجئينَ السّوريّينَ في لُبنانَ انْخَفَضَ لأوَّلِ مَرَّةٍ مُنْذُ عامِ ٢٠١٤ إلى ما دونَ المليونِ فَرْدٍ ــ وَبِطبيعَةِ الحالِ لم تُغْفِلِ المُتَحَدِّثَةُ الأُمَميَّةُ الإشارَةَ إلى أنَّ الرَّقْمَ الذي جاءَ على لِسانِها هو رَقْمُ «[اللّاجئينَ] المُسَجَّلينَ».

بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنِ الصُّدْفَةِ التي شاءَتْ أنْ يُشْهَرَ هذانِ الرَّقْمانِ في أُسْبوعٍ واحِدٍ، لا غَرْوَ أنْ يَتَوَقَّعَ الواحِدُ مِنّا، والواحِدَةُ، أنْ يكونَ مِنْ شَأنِ هذا الإشْهارِ أنْ يُهَدِّئَ، وَلَوْ شَيْئًا ما، مِنْ رَوْعِ اللُّبنانيّين، المُعْظَمِ من اللبنانيّين، الذين شُحِنوا، خِلالَ الأعْوامِ الماضِيَةِ، بـ«رُهابٍ»، لا أقَلَّ مِنْ ذلك، مَوْضوعُهُ «الخَطَرُ الوُجوديُّ»، الذي يُحْدِقُهُ بِهِم، وَبِبَلَدِهِم، وُجودُ هَؤلاءِ المِئاتِ الآلافِ مِنَ اللّاجئينَ بَيْنَ ظَهْرانَيْهِم، وهو «رُهابٌ» اسْتَجابَ الكَثيرونَ مِنْهُمُ لَهُ عَنْ حُسْنِ نِيَّةٍ لا تَكْفي الأسْبابُ التي يُمْكِنُ أنْ تُفَسِّرَهُ للتَّطْفيفِ مِنْهُ ومِنْ تَداعِياتِه.[٤] ولكنْ هَيْهات... فلا الرَّقْمُ الفِلِسْطينيُّ اسْتَحَثَّ على التَّأمُّلِ في اللُّجوءِ الفِلِسطينيِّ، ماضيهِ وحاضِرِه ومُسْتَقْبَلِه، ولا الرَّقْمُ السّوريُّ اسْتَحَثَّ على التَّفْكيرِ بِهذا «اللُّجوءِ» ــ مُقَدِّماتِهِ والمآلات: بالضِّدِّ مِنَ ذَلِكَ، تَمَسَّكَ المُتَمَسِّكونَ بأنَّ عَدَدَ اللّاجئينَ الفِلِسطينيين في لبنانَ «نِصْفُ

مليونَ»، كأنَّما لا إحْصاءَ أُحْصِيَ ولا مَنْ يُسَرّونَ أو يَحْزنون، ورافَقَ هذا التَّمَسُّكَ عَوْدٌ على سِجالٍ لُبنانيٍّ لَمْ يَنِ يَنامُ وَيَصْحو مِنْ سُباتِهِ مُنْذُ أنْ أصْدَرَتْ إحْدى أوْلى الحُكوماتِ التي تَشَكَّلَتْ «بَعْدَ الحَرْبِ»، في ٢٠ حُزَيْران ١٩٩٤، مَرْسومًا حَمَلَ الرَّقْمَ ٥٢٤٧ وقضى بِمَنْحِ الجِنْسِيَّةِ اللُّبنانيَّةِ، دُفْعَةً واحِدَةً، لِعَشراتِ الآلافِ مِنْ «مَكْتومي القَيْدِ» ومِنْ حَمَلَةِ بطاقاتِ «قَيْدِ الدَّرْسِ» ومِنْ أهالي القُرى السَّبْعِ ومِنَ الفِلِسْطينيّينَ وسِواهُم...[٥]

أمّا الرَّقْمُ الثّاني، الرَّقْمُ السّوريُّ، فلا يَبْدو أنَّهُ حَرَّكَ ساكِنًا أو اسْتَثارَ فُضولًا بِدَليلِ أنَّ شَيْئًا على الإطْلاقِ لم يَدْخُلْ، في إثْرِهِ، على الخِطابِ اللُّبنانيِّ العامِّ ــ بَلْ لا مُبالَغَةَ في القَوْلِ إنَّ هذا الخِطابَ لم يَلْحَظْ ذَلِكَ الرَّقم أصْلًا.[٦]

نَعَمْ، لَيْسَ مِمّا يُسْتهانُ بِهِ أنْ يَفِدَ إلى بَلَدٍ صَغيرٍ مِثْلِ لُبنانَ، خِلالَ سَنَواتٍ قَليلَةٍ، مِئاتُ آلافِ البَشَرِ طَلَبًا لِلُّجوءِ إلَيْه. وَيَزيدُ الأمْرُ فَداحَةً أنَّ لُبنانَ هذا شَهِدَ، بُعَيْدَ سَنَواتٍ قَليلَةٍ مِن اسْتِقلالِهِ، مَوْجَةَ لُجوءٍ ما يَزالُ كثيرٌ مِنَ اللُّبنانيّينَ يَحْملونَها على مَحْمَلِ السَّبَبِ المُرَجِّحِ لِما انْدَلَعَ فيهِ عامَ ١٩٧٥ مِنْ حَرْبٍ أهْليَّةٍ لَمْ يُشْفَ مِنْ آثارِها بَعْدُ، بَلْ لا تَكُفُّ أعْراضُها عن مُراجعتِهِ دورِيًّا.[٧] وإذْ هُوَ كذلكَ، فَلَيْسَ مِمّا يُسْتَهانُ بِهِ، مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، أنَّ هذا البَلَدَ الذي يَسْتَعِدُّ بَعْدَ عامَيْنِ للاحْتِفالِ بالمِئَوِيَّةِ الأوْلى على إنْشائِهِ «دَوْلَةً»، لَمْ يُشَرِّعْ، خِلالَ كُلِّ هذهِ السَّنَواتِ، ما يَسْتَحِقُّ الذِّكْرَ مِنْ تَشْريعاتٍ تَرْعى احْتِمالَ اللُّجوءِ إلَيْهِ، ولا هُوَ مِنَ المُوَقِّعينَ على المَواثيقِ الدُّوَلِيَّةِ ذاتِ الصِّلَةِ بالمَوْضوع.[٨]

بِناءً عَلَيْهِ، وحتّى إشْعارٍ آخَرَ، يَحْكُمُ لُبنانُ على نَفْسِهِ، كُلَّما امْتُحِنَ بِلُجوءٍ ما إلَيْهِ، أنْ يَسْتَقْبِلَ هذا اللُّجوءَ كما لَوْ أنَّهُ أوَّلُ تَجْرِبَةٍ لَهُ في اللُّجوء!

بالطَّبْعِ، يُمْكِنُ لِهُواةِ الصِّنْفِ أنْ يَرْثُوا لِلُبنانَ تَقْصيرَهُ التَّشْريعيَّ هذا، وأنْ يَدْعُوا إلى تَدارُكِهِ، ويُمْكِنُ لآخَرينَ أنْ يُنادوا بِضَرورَةِ أنْ يُكَفِّرَ لُبنانُ عَمّا قَصَّرَ فيهِ وتَلَكَّأَ بأنْ يُوَقِّعَ على هذهِ المُعاهَدَةِ أو تِلْكَ، كما يُمكنُ لِقائلٍ يَبْغي وَجْهَ «الواقِعيَّةِ» أنْ يَقولَ مُعْتَرِضًا: «لا مُتَّسَعَ الآنَ مِنَ الوَقْتِ لِهذا أو ذا... إنَّما الأوْلى أنْ نَرى ما تَحْتَ اليَدِ مِنْ أدَواتٍ قانونيَّةٍ، سَواءٌ أكانَتْ تَشْريعاتٍ مَحَلِّيَّةً أمِ الْتِزاماتٍ دَوْلِيَّةً أُلْزِمَ لُبنانُ بِها نَفْسَهُ وأنْ نُلِحَّ في ضَرورَةِ تَقَيُّدِ السُّلُطاتِ اللبنانيَّةِ بِها».

كُلُّ ما تَقَدَّمَ سَديدٌ، أوْ أقَلَّهُ لا يَخْرُجُ عَنْ طَريقِ السَّدادِ، غَيْرَ أنَّهُ لا يَشْفي غَليلَ المُتَسائِلِ: لِماذا هُوَ كذلِكَ؟ لِماذا حاذَرَ لُبنانُ، ويُحاذِرُ، أنْ تَكونَ لَهُ «سِياسَةُ» لُجوءٍ، ولِماذا اكْتَفى، ويَكْتَفي، بالتَّصَدّي للأمْرِ، كُلَّما عَرَضَ، وكَثيرًا ما عَرَضَ، «بالتَّجْزِئَةِ» و«القِطْعَةِ»، والاسْتِجابَةِ المَوْضِعيَّةِ؟ أو هَلِ الأوْلى، لَرُبَّما، أنْ يَصوغَ الواحِدُ حَيْرَتَهُ على نَحْوٍ مُخْتَلِفٍ فَيَتَساءَلُ: هَلْ إنَّ «غِيابَ السِّياسَةِ»، والاكْتِفاءَ بـ«المَواقِفِ» العُنْجُهِيَّةِ حِينًا، وبالصَّمْتِ الثَّقيلِ أحْيانًا أُخْرى، هو «السِّياسَة»؟

باطْمِئْنانٍ يُمْكِنُ القَوْلُ إنَّهُ لا جَوابَ مُرْضٍ عَنْ هذهِ التَّساؤلاتِ في أيٍّ مِنْ مِحَنِ اللُّجوءِ التي عَبَرَتْ بِلُبنانَ مِنْ يَوْمِ إنْشائِهِ. وإذْ هُوَ كذلك فَلأنَّ لُبنانَ لَمْ يَكْتَشِفِ اللُّجوءَ مَعَ وُفودِ أوَّلِ اللّاجئينَ إلَيْهِ، وإنَّما اكْتَشَفَهُ في سِياقِ السَّجالِ بَيْنَ اللُّبنانيّينَ أنْفُسِهِم عَنْ الهُوِيَّةِ التي تَجْمَعُ بَيْنَهُم في حُدودِ الدَّوْلَةِ التي وَجَدوا أنْفُسَهُم،

على مَضَضٍ مِنَ البَعْضِ مِنْهُم، يَعيشونَ فيها. فاللُّجوءُ، في رِوايَةِ بَعْضِ اللُّبنانيّين، هو حَجَرُ الزّاوِيَةِ مِنْ لُبنانَ، ومَهْما ذَكَّرَ المرْءُ بِهذا الأمْرِ فلَنْ يُذَكِّرَ بِما فيه الكِفايَةُ أنَّهُ كذلك. وبِما أنَّ اللُّجوءَ في رِوايَةِ هذا البَعْضِ هو حَجَرُ الزّاوِيَةِ، فإنَّما يُزانُ اللّاجئونَ، ويُرَحَّبُ بِهِم أو يُصَدَّوْنَ، بِمِقْدارِ ما يُؤَكِّدونَ تِلْكَ الرِّوايَةَ، وبِمِقْدارِ ما يُثَبِّتونَ أرْكانَ ذَلِكَ البِناءِ المُتَّخِذِ مِنَ اللُّجوءِ حَجَرَ زاوِيَةٍ.[٩]

مُنْتَهى الأمْرِ أنَّهُ لا عامَ واحِدًا مِن سيرةِ لُبنانَ، لُبْنانَ الدَّوْلَةِ (١٩٢٠) أو لُبنانَ الاسْتِقْلالِ (١٩٤٣) أو ما بَعْدَهما، لا يُطْلَبُ أنْ يُقْطَعَ مِنْ حِساباتِهِ الكَثيرةِ «حِسابُ اللُّجوء». والمَقْصودُ بالحِسابِ، طَبْعًا، لَيْسَ الحاصِلَ الرِّياضيَّ لما تَكَبَّدَهُ لُبنانُ جَرّاءَ اللُّجوءِ إلَيْهِ مِنْ مغارِمَ، ويَتَكَبَّدُهُ، وما جَناهُ بِفَضْلِهِ مِنْ مَغانِمَ، ويَجْنيهِ، أو قُلْ لَيْسَ هذا فَحَسْبُ، وإنَّما ما حَضَرَتْهُ، أو لَمْ تَحْضُرْهُ، مَسْأَلَةُ اللُّجوءِ في المَشْهَدِ اللُّبنانيِّ وفي السِّجالِ بَيْنَ اللُبنانيينَ، وما أثَّرَتْهُ أوْ لَمْ تُؤَثِّرْهُ على عَلاقاتِ اللُبنانيِّينَ باللّاجئينَ بين ظَهْرانَيْهِم وبالبُلْدانِ الحَقيقيَّةِ أو الافتراضيَّةِ التي يأتونَ مِنْها، وعلى عَلاقاتِهِم بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وما دَخَلَ مِنْ تَبَدُّلٍ، أو لَمْ يَدْخُلْ، على مُقارَبَتِهِم، مُؤَسَّساتٍ وجَماعاتٍ وقُوًى سِياسيَّةً، مَسْأَلَةِ اللُّجوءِ وما يَتَفَرَّع عَنْها مِنْ جُزْئِيّاتٍ وما تَسْتَنْبِتُهُ مِنْ سِجالات.

جَرْيًا على ما تَقَدَّمْ مِنْ أنَّ افْتِقادَ لُبنانَ لِتَشْريعاتٍ تَرْعى اللُّجوءَ هُوَ جُزْءٌ لا يَتَجَزَّأُ مِنْ أزماتِ اللُّجوءِ التي عَرَضَتْ لِلُبنانَ، فلا شَطَطَ في القَوْلِ إنَّ الافْتِقادَ إلى قَطْعِ حِسابٍ دَوْرِيٍّ هُوَ جُزْءٌ

آخَرَ مِنْها ــ مِنْ أزماتِ اللُّجوءِ. وواقِعُ الحالِ أنَّ هذا الافْتِقادَ لَيْسَ بالأمْرِ الذي يَسْتَعْصي على الفَهْمِ: إنْ هو إلّا وَجْهٌ آخَرُ مِنْ وُجوهِ «سِياسَةِ الإنكارِ» التي تَرْتَفِعُ في ساعاتِ الوِفاقِ بَيْنَ المُمْسِكينَ بِمقاليدِ السُّلْطَةِ في هذا البَلَدِ إلى مَرْتَبَةِ «دينِ الدَّوْلَةِ» الذي لا تُحْمَدُ تبِعاتِ الخُروجِ عَلَيْهِ أو المُروقِ مِنْه...

وإنْ يَنْظُرِ الواحِدُ منا والواحِدَةُ إلى سَنَةِ ٢٠١٧، سِيّانَ نَظَرَ إلى ما شَهِدَتْهُ هذه السَّنَةُ مِنْ سَنَواتِ اللُّجوءِ إلى لُبنانَ بِعَيْنِ الانْطِباعِ السَّريعِ أو بِعَيْنِ الإحْصاءِ والتَّعْدادِ التَّفْصيليِّ (المُمِلِّ)، فَلَنْ يَلْبَثَ أنْ يَتَبَيَّنَ، بِما لا يَكادُ يَقْبَلُ المراجعَةَ، أنَّ ٢٠١٧ هي السَّنَةُ التي رَجَحَ فيها أنَّ اللُّجوئَيْنِ الفِلِسْطينيَّ والسّوريَّ إلى لُبنانَ، بِصَرْفِ النَّظَرِ عَمّا قَدْ تَزيدُهُ أعْدادُ هَؤلاءِ اللّاجئينَ وما قَدْ تَتَناقَصُهُ أعْدادُ أولَئِكَ مِنْهُم، لَيْسا، في أقَلِّ تَقْديرٍ، وبالإحالَةِ إلى مُصْطَلَحٍ شائِعِ الاسْتِعْمالِ في العالميَّةِ السّياسيَّةِ اللبنانيَّةِ، بـ«المَلَفَّيْنِ» المُقْبِلَيْنِ على «الطَّيِّ» عمّا قَريب...

ففي ما يَتَّصِلُ باللُّجوءِ الفِلِسْطينيِّ، تتالَتْ في ٢٠١٧ جُمْلَةٌ مِنَ التَّطَوّراتِ، ومِنَ المَواقِفِ، في الطَّليعَةِ مِنْها، رُبَّما، التَّشْكيكُ بِوَجاهَةِ الابْقاءِ على «الأنروا»[١٠] تَجْعَلُ مِنَ عَضِّ السُّلُطاتِ اللُّبنانيَّةِ على «حَقِّ العَوْدَةِ» بالنَّواجِذِ ذَريعَةً للاسْتِمْرارِ في تَدَبُّرِ اللُّجوءِ الفِلِسْطينيِّ في لُبنانَ على النَّحْوِ الذي اعْتُمِدَ طيلَةَ العُقودِ الماضِيَةِ، وعلى النَّحْوِ المَعْمولِ بِهِ، سِياسَةً أقَلَّ ما يُقالُ فيها بأنَّها سَعْيٌ أخْرَقُ إلى تأجيلِ الاعْترافِ بـ«الأمْرِ الواقِعِ»: بأنَّ عَدَدًا ما مِنَ اللّاجئينَ الفِلِسْطينيّينَ باقونَ في لُبنانَ إلى ما شاءَ اللَّهُ، أوْ إلى أنْ يَقْضِيَ اللَّهُ أمْرًا كانَ مَفعولًا... أوْ لا يَقْضي!

أمّا في ما يَتَّصِلُ باللُّجوءِ السّوريِّ، فما شَهِدَتْهُ سُوريا في ٢٠١٧

مِنْ مَزيدِ تَعْقيدٍ للواقعِ المَيْدانيِّ، وما شَهِدَتْهُ مُحاولاتُ إنْهاءِ الحَرْبِ فيها مِنْ إخْفاقاتٍ مُتَتالِيَةٍ، لا يُوْحِيانِ، بأيِّ شَكْلٍ مِنَ الأشْكالِ، أنَّ الآمالَ المُؤَمَّلَةَ بِعَوْدَةٍ (طَوْعِيَّةٍ) سَريعَةٍ للسّوريّينَ إلى بَلَدِهِمْ يُعَوِّلُ عَلَيْها. وَحَسْبُ المَرْءِ أنْ يَنْظُرَ إلى «خُطَطِ الاسْتِجابَةِ» لأزْمَةِ اللُّجوءِ السّوريِّ إلى لبنانَ، سَواءٌ أكانَتْ تِلْكَ التي تَضَعُها الحُكومَةُ اللُّبنانِيَّةُ، أو تِلْكَ التي يَقْتَرِحُها «المانحونَ» ليتَبَيَّنَ أنَّ هذهِ الخُطَطَ لا ترى إلى اللُّجوءِ السّوريِّ على أنَّهُ أزْمَةٌ مُوَقَّتَةٌ بَلْ ترى إلَيْهِ على أنَّهُ أزْمَةٌ مُسْتَرْسِلَةٌ حتّى إشْعارٍ آخَرَ، ولِيَتَبَيَّنَ أنَّ خِطابَ التَّذَمُّرِ السِّياسِيِّ اللُّبناني مِنْ هذا اللُّجوءِ في وادٍ، وأنَّ خِطابَ الحِسابِ، ــ حِسابِ أكْلافِ هذا اللُّجوءِ وحِسابِ تَقْديراتِ اسْتِفادَةِ لُبنانَ مِنْهُ ــ على الوَرَقَةِ وبالقَلَمِ، في مَكانٍ آخَر.

وإذا كانَ مُخَيَّمُ عَيْنِ الحلوة، إحْدى عجائبِ لُبنانَ الأمنيَّةِ السَّبْعِ، لا يُفْترُ عن التَّذْكيرِ، بَيْنَ الفَيْنَةِ والأُخرى، بأنَّ اللُّجوءَ الفِلِسْطينِيَّ مِنَ الأخْطارِ التي تُهَدِّدُ اسْتِقْرارَ لُبنانَ، فهو تَذْكيرٌ لا يَخلو عند التَّدْقيقِ في وثائِقِهِ مِنْ تأييدِ السَّرْدِيَّةِ اللُّبنانِيَّةِ[١١] عَنِ اللُّجوءِ أكْثَرَ مِمّا يُبَرْهِنُ على واقِعيَّةِ تِلْكَ المخاطِرِ بِدَليلِ أنَّ عينَ الحلوَةِ هو الوَحيدُ مِنْ مُخَيَّماتِ لُبنانَ الذي يَشْهَدُ اشْتِباكاتٍ بَيْنَ جَماعاتٍ ذاتِ وَلاءاتٍ سِياسِيَّةٍ ودينيَّةٍ مُتَعارِضَةٍ، وكأنَّ الفِلِسْطينّيينَ المُقيمينَ في كُلِّ المُخيَّماتِ الأُخرى كُتْلَةٌ صَمّاءُ في الهَوى السِّياسيِّ وفي العَقيدةِ الدّينيَّة! أمّا الأخْطارُ الأمْنِيَّةُ المُتَّصِلَةُ باللُّجوءِ السّوريِّ فلا مَعْدى مِنَ الاعْترافِ بأنَّها انْحَسَرَتْ في ٢٠١٧ إلى حُدودِها الدُّنيا. ففي آبَ تَبَرَّعَ حِزْبُ اللّـهِ بـ«تَحْريرِ» جُرودِ عرسال، وما هي أنْ تَمَّ لَهُ ذَلِكَ حتّى بادَرَ الجَيْشُ اللُّبنانِيُّ إلى شَنِّ عَمَلِيَّةٍ عَسْكَرِيَّةٍ أطْلَقَ عَلَيْها اسْمَ «فَجْرِ

الجُرود» و«حَرَّرَ» خِلالَها ما تَبَقّى خارِجَ السَّيْطَرَةِ «اللُّبنانيَّةَ» مِنْ جُرودِ حُدودِ لُبنانَ الشَّرْقِيَّةِ. بِصَرْفِ النَّظرِ عَنِ «الوقائِعِ الغَريبَةِ» التي رافَقَتْ كِلْتا العَمَلِيَّتَيْنِ العَسْكَرِيَّتَيْنِ، فَلَقَدْ انْتَهَتا، عَمَليًّا، بالقَضاءِ على «اللُّجوءِ السّوريِّ العَسْكَرِيِّ المُنَظَّمِ»، وبارْتِفاعِ هذا الخَطَرِ لَمْ يَبْقَ مِنَ اللُّجوءِ سِوى «اللُّجوءِ المَدَنِيِّ»، وما يُكْتَشَفُ في ثَناياهُ، بَيْنَ الحينِ والآخَرِ، مِنْ خَطَرٍ يُعَرِّفُهُ الأمْنُ والقَضاءُ اللُّبنانِيَّيْنَ تحتَ عُنوانِ «الانْتِماءِ إلى تَنْظيمٍ إرهابِيٍّ»، وهو بِشهادَةِ البَياناتِ الرسميَّةِ التي تَتَبارى الأجْهِزَةُ الأمنيَّةُ في إصْدارِها، خَطَرٌ وتَعْريفٌ يَسْريانِ، سَواسِيَةً، على لُبنانِيِّينَ ذَوي حَسَبٍ ونَسَبٍ لا شَكَّ فيهما، كما على لاجئينَ فِلَسْطينِيّينَ أو سُورِيينَ، أو على سِوى هَؤلاءِ مِنَ المُقيمينَ على الأراضي اللُّبنانيَّة.

بِلِحاظِ ما تَقَدَّمَ مِنْ أنَّ عَدَدًا ما مِنَ اللّاجِئينَ الفِلَسْطينيّينَ في لُبنانَ باقونَ فيه ما لَمْ تُفْتَحْ أمامَهُم أبْوابُ اللُّجوءِ/الهِجْرَةِ إلى بُلْدانٍ أُخَرى، وما تَقَدَّمَ مِنْ أنَّ عَدَدًا ما مِنَ اللّاجئينَ السّوريّينَ باقونَ فيه، بِدَوْرِهِم، ما لَمْ تُفْتَحْ أمامَهُمْ أبْوابُ اللُّجوءِ/الهِجْرَةِ إلى بُلدانٍ أُخرى، وبِلِحاظِ أنَّ الأخْطارَ الأمنيَّةَ المُتَأَتِيَةَ مِنْ هَذَيْنِ اللُّجوئَيْنِ قَدِ انْحَسَرَتْ إلى أبْعَدِ الحُدودِ ــ عِلمًا أنَّ هذهِ الأخْطارَ هي العُذْرُ الذي لَطالما كانَ التَّعَلُّلُ به تَهَرُّبًا مِنْ التَّصدّي لأوْلَوِيّاتِ اللُّجوءِ الأُخرى، ــ بِلحاظِ هذا وذاك يَنْتَهي قَطْعُ حِسابِ «اللُّجوءِ ٢٠١٧» إلى مُعادَلَةٍ تَرْجَحُ مَعَها، رَمْزِيًّا على الأقَلِّ، كَفَّةُ «اللُّجوءِ» بِوَصْفِهِ شأنًا قائِمًا بِنَفْسِهِ وشأنًا خِلافِيًّا بين اللُّبنانِيّينَ على كَفَّةِ «اللّاجِئينَ» وحاجاتِهِم، وما يُرَتِّبُهُ وُجودُهُم في لُبنانَ من أعْباءٍ على لبنان.

لربَّما يُوحي الإجْماعُ السِّياسِيُّ السّائدُ مُنْذُ خريفِ عامِ ٢٠١٦ ــ الاجْماعُ على الشَّكْوى مِنْ عِبْءِ اللُّجوءِ، وشِبْهُ السُّكوتِ السِّياسِيِّ والاجْتِماعِيِّ عَنِ السُّلوكاتِ الصَّريحَةِ في عَدائِها لـ«اللُّجوءِ السوريِّ» بأنَّ «اللُّجوءَ» لَيْسَ، أو لَمْ يَعُدْ، بالمَسْأَلَةِ الخِلافِيَّةِ بَيْنَ اللُّبنانِيّينَ. قد يَصِحُّ التَّصديقُ بأنَّهُ كذلك لَوْ كانَتْ لهذا الإجْماعِ الذي لم يَسُدْ طيلَةَ السَّنَواتِ الماضِيَةِ مُقَدِّماتٌ يُرْكَنُ إليها. أمّا وأنَّ المُقَدِّماتِ الوَحيدَةَ لهذا الإجْماعِ هي ما دَخَلَ على ميزانِ القُوى في لُبنانَ مِنْ رُجَحانٍ لِفَريقٍ سِياسِيٍّ على آخَرَ، وهي التَّشْجيعُ شِبْهُ الرَّسْميِّ عَلَيْهِ، عِلاوةً على الضّائِقَةِ الاقْتِصاديَّةِ المَوْصوفَةِ التي يَمُرُّ بها لُبنانُ والتي لا يَجْرُؤُ أحَدٌ مِنْ أهْلِ العَقْدِ والحَلِّ على إنْكارِها، فأقَلُّ المُقْتَضى أنْ يَحْتاطَ المَرْءُ مِنْ هذا الإجْماعِ، بَلْ أنْ يرى فيهِ تَعْبيرًا إضافِيًّا مِنْ تَعابيرِ «ثَقافَةِ الإنْكارِ» التي تَطْبَعُ السِّياسَةَ في لُبنان.

اسْترْسالًا في مُخاصَمَةِ «ثَقافَةِ الإنْكارِ» هذه، أطْلَقَتْ أُمَمُ للتَّوْثيقِ والأبْحاثِ مَطْلَعَ عامِ ٢٠١٧ بِدَعْمٍ مِنْ «مَعْهَدِ العَلاقاتِ الثقافيَّةِ الخارِجيَّةِ» بَرنامَجًا تَوْثيقيًّا بَحْثيًّا تَحْتَ عُنوانِ «على الرَّحْبِ والسَّعَةِ؟ لُبنانُ في لاجئيه». فإذْ يَحورُ الكَلامُ ويَدورُ متى ما تَعَلَّقَ الأمْرُ باللّاجئينَ إلى لُبنانَ مِنْ فِلسْطينيّينَ وسُوريّينَ وغَيْرِهُم على أعْدادِ هَؤلاءِ، وعلى ما يَنوؤونَ بِهِ مِنْ عِبْءٍ على الكاهِلِ اللُّبنانيِّ، على وَجْهِ الحقيقَةِ وعلى وَجْهِ المَجازِ، وعلى ما يُفاقِمُهُ وُجودُهُم في لُبنانَ مِنْ أخْطارٍ أمْنِيَّةٍ وغَيْرِ ذلك مِمّا تُصَمُّ بِهِ الآذانُ، يَضَعُ هذا البَرْنامجُ نَصْبَ عَينَيْهِ أنْ يَرى إلى المَواقِفِ اللُّبنانِيَّةِ مِنَ اللُّجوءِ ماضِيًا وحاضِرًا وإلى ما تَسْتَلْهِمُهُ مَواقِفُ الحاضِرِ مِنْ مواقِفِ الماضي وما يَسْتَحْضِرُهُ لُجوءُ اليَوْمِ مِنْ أشْباحِ

الماضي. بِبَساطَةٍ، أو بِما يُعادِلُ البساطَة، يَسْعى هذا البَرْنامَجُ، مِنْ خِلالِ مَجْموعَةٍ مِنَ الأدَواتِ، إلى تَسَقُّطِ اللُّجوءِ، بالتَّفاصيلِ المُمِلَّةِ أحْيانًا، بِوَصْفِه، على ما تَقَدَّمَ، شأنًا لبنانِيًّا مُقيمًا، وقِطْعَةً مِنْ تاريخٍ لُبنانِيٍّ ماضٍ قُدُمًا.

وإذا كانَ التَّوْثيقُ أداةَ أُمَمِ الأثيرةَ، فَلَقَدْ أتاحَ لها هذا البَرْنامَجُ، في ما أتاحَ، أنْ تُنَظِّمَ أيْضًا عَدَدًا من النَّدواتِ الحِواريِّةِ ومِنَ المُؤْتَمَراتِ، كما أنْ تُدْلي بُدَلْوِها في بِئْرِ اللُّجوءِ (العَميقَةِ) مِنْ خِلالِ عَدَدٍ من النُّصوصِ بَيْنَ دَفَّتَيْ هذه المَطْبوعَةِ التي تُريدُها أُمَمٍ مُتابَعَةً لِنقاشٍ مَفْتوحٍ سِتَّةً مِنْها يَسْلُكُها ما يَتَرَدَّدُ في كُلٍّ مِنْها مِنْ صَدًى للآخَرِ، وما تَغْمِزُهُ مِنْ قَناةِ أُمورٍ كُـتِبَتْ في كِتابِ ٢٠١٧ وتَسْتَحِقُّ ألّا يُمَرَّ بِها مُرورَ الكرام!

(١) نقـول «اللّاجئينَ» علـى بَيِّنَةٍ مِنْ أنَّ الدَّوْلَةَ اللبنانيَّةَ تُنْكِرُ على السّـوريينَ والسّـورِيّاتِ الذينَ وَفَدوا إلى لُبنانَ طَلَبًـا للأمانِ هـذهِ الصِّفَةَ وتُصِرُّ على أنَّهُم «نازِحونَ» ضارِبَةً عُرْضَ الحائِطِ بالأسْـبابِ التي أدَّتْ بِهِم إلى مُغادَرَةِ ديارِهِم وبِشُـغورِ صِفَةِ «نازِح» هذهِ مِنْ أيِّ مُحْتَوىً قانوني.

(٢) المَقْصودُ، بِطَبيعَةِ الحالِ، اسْـتِقالَةُ سـعد الحريري، يوم ٤ تِشـرينَ الثاني ٢٠١٧، على أثيرِ إحْدى الأقْنِيَةِ التلفزيونيَّةِ السُّـعوديَّةِ، وهي الاسْـتِقالَةُ التي لَمْ يَلْبَثْ أن عـادَ عَنْها فـي ظُروفٍ لا تَقِلُّ هَزْلًا وعَبَثًا عَنِ الظُّروفِ التي قُدِّمَتْ فيها.

(٣) أنظُرُ البَيانَ الصِّحَفيَّ الرَّسْـمِيَّ الصّادِرَ عَنْ «لَجْنَةِ الحِوارِ اللُّبنانيِّ/الفِلِسْـطينيِّ» على مَوْقِعِ اللَّجْنَةِ الإلكترونيّ: www.lpdc.gov.lb

(٤) ومِمّـا لا بُدَّ مِـنَ التَّذْكيرِ به، لربَّما، أنَّ وَصْفَ اللُّجوءِ السّـوريِّ إلى لُبنانَ بـ«الخَطَرِ الوجودِيِّ» لَيْسَ مِنَ النَّوادِرِ التي لا يُعْتَدُّ بِها بَلْ تَرادَفَ، عَلى ألْسِـنَةِ أعْلى مَسْـؤولي الدَّوْلَةِ في لبنان ويَتَرادف. ففي رَسـائِلَ خَطِّيَّةٍ وَجَّهَها رَئيسُ الجُمْهوريَّةِ ميشـال عون إلى رُؤسـاءِ الدُّوَلِ الخَمْسَـةِ الدّائِمَةِ العُضْوِيَّةِ في مَجْلِسِ الأمْنِ، جاءَ، على ما يَرِدُ على مَوْقِعِ رِئاسَـةِ الجُمْهوريَّةِ، ما نَصُّهُ: «لَقَدْ عِشْـنا الحُروبَ التي انْدَلَعَتْ عِنْدَنا في السَّـبْعيناتِ وما خَلَّفَتْـهُ مِـنْ خَرابٍ وَهِجْرَةٍ، لذلِكَ لا نُريدُ لهذا الأمْرِ أنْ يَتَكَـرَّر. إنَّ التَّعامُلَ مَعَنا بِتَعابيرَ جَيِّدَةٍ تَكْتَفي بِشُـكْرِنا لاسْـتِضافَةِ النّازحينَ لَـمْ يَعُدْ كافِيًا. فالمَطْلوبُ هو الحِفاظُ على أمْنِنا وإلّا هُنالِكَ خَطَرٌ مِنْ حُصولِ مَشـاكِلَ عِنْدَنا. نَحْنُ نَطْلُبُ مِنْكُم مُسـاعَدَتَنا في حَلِّ هذهِ المَسْـأَلَةِ التي باتَ لها طابَعٌ وُجودِيٌّ بالنِّسْـبَةِ إلَيْنا»؛ (موقع رئاسـة الجمهورية، ١٦ تشـرين الأول ٢٠١٧). بَعْدَ أيّامٍ على تَوْجيهِ هذهِ الرَّسـائِلِ، الْتَقى الرَّئيسُ عون بِوَفْدٍ مِـنَ البَرْلَمانِ الأوروبـيِّ ومِمّا قالَهُ لِهذا الوَفْدِ على ما نُقِـلَ عَنْه: «لُبنانُ لم يَعُدْ قادِرًا على الانْتِظارِ أكْـثَرَ في ما يَتَعَلَّقُ بِمُعاناةِ النّازِحينَ لأنَّ هذا الأمْرَ باتَ يُشَـكِّلُ خَطَرًا وُجودِيًّا»، (**الحياة**، ٣١ تشـرين الأول ٢٠١٧). أمّا وَزيرُ الخارِجِيَّةِ، ومَنْ هُمُ دُونَهُ مَسْـؤوليَّةً فلا تَكادُ اسْـتِعْمالاتُهُم لِهَذِهِ العِبارَةِ أنْ تُحْصى أوْ أنْ تُعَدّ...

(٥) بَعْدَ أقَلِّ مِنْ ٤٨ سـاعَةٍ على إشْـهارِ نَتائِجِ التَّعْدادِ، وَجَّهَ البطريركُ الماروني بشـارة الراعي رِسـالَةَ الميلادِ ومِمّا جاءَ فيها أنَّ «لُبنانَ يَسْـتَضيفُ مليونَ وسـبعمايَةَ ألْفِ نازِحٍ سـوريٍّ، ومِئاتِ العراقِيّينَ، بالإضافة إلى نِصْفِ مليونَ لاجِئٍ فِلِسْـطيني»!
في أسْـتِئنافِ السِّـجالِ في مَوْضوعِ مَرْسومِ التَّجْنيس، أنْظُر، على سَـبيلِ المِثـالِ، المؤتَمَرَ الصِّحَفِيَّ الذي عَقَدَهُ النّائِبـانِ حكمت ديـب ونعمة الله أبي نصر في ٣ كانون الثاني ٢٠١٨.

(٦) مِـنَ المُفيدِ رُبَّما التَّوَقُّـفُ عِنْدَ ما نَقَلَتْهُ مَجَلَّةُ **المسـيرة** النّاطِقَةُ باسْـمِ حِزْبِ القُوّاتِ اللُّبنانيَّةِ عَنْ وَزيرِ الشُّـؤونِ الاجْتماعِيَّـةِ تَعْليقًا على هذا الرَّقْمِ المُخَفَّض: «[إنَّ] الأمْـرَ طَبيعِيٌّ لأنَّ الدَّوْلَـةَ اللُّبْنانِيَّةَ طَلَبَتْ مِنَ المُفَوَّضِيَّـةِ وَقْفَ تَسْـجيلِ الدّاخلينَ الى لُبنانَ في بِدايَةِ العـام ٢٠١٦ . وبالتّالـي فالأرْقامُ لَدَيْها لا يُمْكِنُ أنْ تكـونَ دَقيقَةً لأنَّها مَبْنِيَّةٌ علـى المُعْطَياتِ التي تَوَقَّفَتْ عِنْدَهـا أواخِـرَ العام ٢٠١٥ . إذًا، أيُّ تَناقُصٍ هو مِنْ عَدَدِ المُسَـجَّلينَ لَدَيْهـا وَلَيْسَ مِنَ العَدَدِ الفِعْلِيِّ والذي بِحَسْـبِ تَقْديراتِنا كَوِزارَةِ مَسْـؤولَةٍ عَنْ إدارَةِ هذا المَلَفِّ هـو حوالـى مليون و ٢٠٠ ألف نازح، وحتّى هذا الرَّقْمُ لَيْـسَ دَقيقًا إنَّما هـو نَتيجَةٌ لِتَقاطُعِ الأرْقامِ بَيْنَ الأمْنِ العامِّ اللُّبنانيِّ وَوِزارَةِ الشُّـؤونِ الاجْتِماعيَّةِ والهَيْئاتِ والمُنَظَّمـاتِ الدُّوَلِيَّة. وتناقُصُ عَدَدِ النّازحينَ المُسَـجَّلينَ لـدى المُفَوَّضِيَّةِ هو نَتيجَةُ عَوْدَةِ قِلَّةٍ الى قُراهُم لا سِـيَّما القُرى الحُدوديَّةَ مَعَ لُبنانَ والتي باتَت آمِنَةً، أو بِسَـبَبِ سَـفَرِهِم الى دُوَلٍ أُخْرى وِفْقَ ما يُعْرَفُ في أوروبا مَثَلًا بِبَرْنامَجِ لَمِّ الشَّـمْلِ، أو الوَفاةِ، أو تَمَّ شَـطْبُهُم مِنَ السِّـجِلّاتِ بِسَـبَبِ دُخولِهِم المُتَكَرِّرِ الى سوريا ونَزْعِ

صِفَةِ النُّزوحِ عَنْهم، أو أيِّ أسْبابٍ أُخْرى تَمْنَعُهُم مِنْ مواصَلَةِ التَّرَدُّدِ على مَراكِزِ المُفَوَّضِيَّةِ والحُصولِ على حِصَصِهِم مِنَ المُساعَداتِ الدُّوَلِيَة»، **المسيرة**، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٨.

(٧) فَضْلًا عَمّا تَقَدَّمَتِ الإشارَةُ إلَيْهِ مِنْ كَلامِ رئيسِ الجُمهوريَّةِ المُسْتَشْهَدِ بِهِ في الهامِشِ رقم (٤) والذي يُذَكِّرُ بـ «الحَرْبِ الأهْلِيَّةِ»، أنظر التَّصريحَ المَنْقولَ أدناهُ، (صفحة ١٩)، عن البَطْريركِ المارونيِّ والذي يَنْحو النَّحْوَ نَفْسَه.

(٨) أطلب مُوجزًا لواقعِ الحالِ التَّشْريعيِّ في لُبنانَ في ما يَتَّصِلُ باللُّجوءِ إلَيْهِ على الصَّفْحَةِ التّالِيَةِ مِنْ صَفَحاتِ مَكْتَبَةِ الكونغرس:
www.loc.gov/law/help/refugee-law/lebanon.php

(٩) تُلاحِظُ فدا نَصْراللَّه، مُصيبَةً، في مَقالَتِها «لبنان: الجُمْهوريَّتان» أنَّ فِكْرَةَ لُبنانَ المُعْتَصَمِ والمَلاذِ لَقِيَتْ مِنَ المَقْبولِيَّةِ بَيْنَ اللُّبنانِيّين المَوارِنَةِ والدُّروزِ والشّيعَةِ ما لَمْ تَلْقَهُ بَيْنَ السُّنَّةِ باعْتِبارِ أنَّ تَبِعَةَ الاضْطِهادِ الذي تَسَبَّبَ باعْتِصامِ تِلْكَ الجَماعاتِ بِلُبْنانَ، ولَواذِها بِهِ، تَقَعُ، تِبْعًا لِهَذِهِ الفِكْرَةِ على الإسْلامِ السُّنِّيّ.
أطلب الاسْتِشْهادَ المُحالَ إلَيْهِ كامِلًا، ومَرْجِعَ المَقالَةِ المُسْتَشْهَدِ بِها، في الصَّفْحَتَيْنِ ١٩ و٢٠ مِنَ القِسْمِ الإنْكليزيِّ.

(١٠) وللتَّذْكيرِ لَيْسَ إلّا فـ«الأونروا» اخْتِصارٌ لـ «وِكالَةِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ لإغاثَةِ وتَشْغيلِ اللّاجئينَ الفِلِسْطينيّينَ في الشَّرْقِ الأدْنى».

(١١) ولا حاجَةَ إلى التَّكْرارِ بأنَّ نِسْبَةَ السَّرْدِيَّةِ إلى لُبنانَ لا تُحيلُ إلى إجْماعٍ لُبنانِيٍّ أو إلى مَوْقِفٍ حُكومِيٍّ لُبنانيٍّ واحِدٍ أحَد بَلْ إلى الأمْرِ الواقِعِ على لُبنانَ والحاكِمِ عَلَيْهِ وعلى سَرْدِيَّتِهِ الرَّسْمِيَّة.

من أسْرارِ «العائلة اللُّبنانيَّة المُقَدَّسَة»

لبنانُ: «اللُّجوءُ» في ميزان «الطائفيَّة»

نيسان ٢٠١٧

في العاشرِ مِنْ آذارَ ٢٠١٧ بَثَّتْ إحْدى الأقْنِيَةِ الفضائيَّةِ حِوارًا مُطَوَّلًا مَعَ البَطْرِيَرْكِ بشارة الرّاعي، رَأْسِ الكَنيسَةِ المارونيَّةِ، قالَ فيهِ، في مَعْرِضِ الجَوابِ عَنْ أحَدِ الأسْئِلَة: «الفِلِسْطينيّون، هُمْ، صَنَعوا الحَرْبَ في لُبنانَ سَنَةَ ١٩٧٥ ضِدَّ الجَيْشِ اللبنانيِّ، وبِنَتيجَةِ هذه الحَرْبِ عِشْنا حَرْبًا أهْلِيَّة».[1]

بِالطَّبْعِ، لم تَخْلُ هذهِ المُلاحَظَةُ التي لَمْ تَأتِ في سِياقِ الحَديثِ عَنْ حَرْبِ لبنانَ وإنَّما عَنْ حَرْبٍ أخْرى، حَرْبِ سوريا، مِنِ اسْتِثارَةِ رُدودِ فِعْلٍ مُسْتَنْكِرَةٍ اسْتَدْعَتْ بِدَوْرِها رُدودَ فِعْلٍ مُدافِعَةً عَنْ مَوْقِفِ البطريرك ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ هذا السِّجالُ أنْ فَتَرَ وأنْ أخْلى مَكانَهُ لِحَديثٍ عَنْ جَماعَةٍ أُخْرى مِنَ «اللّاجِئينَ» بَدَأَ تَوافُدُهُمْ إلى لُبنانَ لِسَنَواتٍ قَليلَةٍ خَلَت.

فعَشِيَّةَ مُؤْتَمَرٍ دَعا إليه الاتِّحادُ الأُوروبيُّ في بروكسل تَحْتَ عُنْوانِ «دَعْمِ سوريا وَدُوَلِ الجوارِ»، نُقِلَ عَنْ رَئيسِ الوُزَراءِ اللُبنانيِّ قَوْلُهُ أمامَ مَحْفَلٍ مِنْ «وَسائِلِ الإعْلامِ الأجْنَبِيَّةِ في بيروتَ» إنَّ لُبنانَ يُشارِفُ على بُلوغِ «نُقْطَةِ الانْهِيارِ» مُبْدِيًا خَشْيَتَهُ مِنْ أنْ يَتَسَبَّبَ وُجودُ ١,٥ مليونَ سوريٍّ في لبنانَ بِوُقوعِ ما لا تُحْمَدُ

(١) جاءَتْ هذهِ المُلاحَظَةُ جَوابًا عَنْ سُؤالٍ (لَجوج) تَناوَلَ مَوْقِفَ البَطْريركِ الرّاعي مِنْ حِزْبِ اللّه «وخُصوصًا في ما يَتَعَلَّقُ بالشَّأْنِ اللُّبناني والشَّأنِ السّوري». لِئَلّا يَبْدو كَلامُ البَطْريركِ خارِجًا عَنِ السِّياقِ الذي جاءَ فيهِ، نُورِدُ في ما يلي السُّؤالَ والجَوابَ كما نُشِرا على مَوْقِعِ البَطْرِيَرْكِيَّة:

«س: البَعْضُ يَعْتَبِرُهُم [حزب اللّه] ميليشيا ــ على الأقَلِّ بَعْضُ المُراقبين...

ج: لأنَّهم حامِلين سِلاح بِتَسْمِّيهم ميليشيا بَسّ هَلَّق بِسَمّوهُم مُقاومة. لذلك أصْبَحَ المَوْضوع مُرْتَبِط كثيرًا بالحَياة اللبنانيَّة مِنْ جِهَة، والأوْضاع العامَّة في عالمنا العَرَبي مِنْ جِهَة ثانية، ولذلك هذا المَوْضوع بَدّو دَرَجات للحلول درجات. الدَّوْلَة اللبنانيَّة دائمًا تأْخُذ مَوْقِف النَّأي بالنَّفْس، دايمًا يَعْني ما في قَرار مِن الدَّوْلة اللبنانيَّة إنّو حِزْب اللّه يفوت يحارب هون أو هُونيك، هذا القَرار غَيْر موجود. نِتَأَمَّل بأنْ تِنْتَهي هذه القضايا. ولكن أنا لا يُمْكنني أنْ أُجيب على سؤالك وأقول نَعَم أو لا لأن المَوْضوع أصْبَح مُرْتَبِطًا ومُتَكاملًا بِشَكْل كبير بِعِدّة شؤون وهُناك أُمور كان يَجِب أنْ تُحَلَّ أساسًا. عندما نَشَأَت حَرَكة حزب اللّه كانَتْ مَثَلًا، ولا تزال حتى اليوم، تقول: نَحْن ما دامت إسرائيل مُحْتَلَّة للأرض في لبنان، أنا أُريد أن أُدافِع عن أرضي. طَيِّب يا جماعة الخير، لماذا لا تَخْرُج إسرائيل مِنْ لبنان؟ لماذا لا تُطَبِّقون القرارات الدوليَّة؟ لنقول: طيِّب يا أخي، طلعوا. ثانيًا، يُوجد القضيَّة الفِلِسْطينيَّة... الفِلِسْطينيون هُم صَنَعوا الحَرْب في لُبنان سَنَة ٧٥ ضِدّ الجَيْش اللُّبناني وبنتيجة هذه الحَرْب عِشْنا حَرْبًا أهليَّة، طيب لماذا لا يعودون؟».

عُقْباهُ بَيْنَ هَؤلاءِ اللّاجِئينَ وبَيْنَ مُضيفيهِم اللُّبنانيّين.[٢]

بَيْنَ العَوْدِ على لِسانِ البَطْرِيَرْكِ الرّاعي إلى تَبَنّي سَرْدِيَّةٍ لِما أدّى بِلُبنانَ إلى «الحَرْبِ الأهْلِيَّة» هي، حتّى يَوْمِنا هذا، مَحَلُّ خِلافٍ بَيْنَ اللُّبنانيّينَ، (مَسؤولِيَّةُ «الفِلِسْطينيّينَ» عن الحَرْبِ)، وبَيْنَ تَحْذيرٍ على لِسانِ صاحِبِ أعْلى سُلْطَةٍ تَنْفيذِيَّةٍ في الدَّوْلَةِ بأنَّ شَرًّا مُسْتَطيرًا يُحْدِقُ بِالْبَلَدِ، زَلَّ لِسانُ وَزيرِ السِّياحَةِ اللبنانيِّ، ذي الأُصولِ الأرْمَنِيَّة، أي المَوْلودِ لجماعَةٍ نَزَلَتْ لبنانَ، ذاتَ يوم، «لاجِئَةً»[٣]، فَقالَ كَلامًا بِحَقِّ تركيا أثارَ حَفيظَةَ قِسْمٍ من اللُّبنانيّينَ لِما أوْحى بِهِ هذا الكَلامُ مِنِ اسْتِعلاءٍ عَصَبِيَّةِ الوَزيرِ الأرْمَنِيَّةِ على مُقْتَضَياتِ مَنْصِبِهِ الوزاريِّ في حُكومَةٍ لبنانيَّةٍ لا تُناصِبُ تُركيا العَداء.

لا يَحْتاجُ الواحِدُ مِنّا، والواحِدَةُ، أنْ يَكونَ مُتابِعًا حَثيثًا للشَّأْنِ اللُّبنانيِّ لِيَقَعَ اليومَ تلوَ الآخَرِ على أشْباهٍ ونَظائِرَ للتَّصْريحاتِ الثَّلاثَةِ المُشارِ إليها أعْلاه، والتي تُعَبِّرُ، على غَيْرِ قَصْدٍ مِنْ أصْحابِها أحْيانًا، عَنْ مَرْكَزِيَّةِ «اللُّجوءِ» في الحَياةِ اللُّبنانيَّة، ماضِيًا وحاضِرًا وعلى الأرْجَحِ مُسْتَقْبَلًا ــ فَكَيْفَ إنْ أُضيفَ إلى ذَلِكَ أنَّ أحَدَ الأرْكانِ الرَّكينَةِ التي يَتَأَسَّسُ عَلَيْها ما يُسَمّيهِ أحَدُهُمْ «اخْتِراعَ لبنانَ»، بِصَرْفِ النَّظَرِ عن افْتِراضِيَّةِ هذا الرُّكْنِ أو تاريخِيَّتِه، هو اشْتِراكُ المُعْظَمِ مِنَ «اللُّبنانيّينَ»، بَلْ قُلْ مِنَ «الجَماعاتِ» التي تَجْري عَلَيْها النِّسْبَةُ إلى لُبنانَ، في «اللُّجوءِ» إلَيْهِ، مِنْ ظُلْمٍ لَحِقَ بِها في مَوْطِنِها الأصْلِيِّ، أو مِنْ خَوْفٍ على وُجودِها أو مِنْ تَمَسُّكٍ بِمُعْتَقَدِها...

وإذْ هو كذلكَ فإنَّ «اللُّجوءَ» لَيْسَ حاكِمًا على سيرَةِ لبنانَ في تَكوينِهِ المَجازيِّ والحَقيقيِّ فَحَسْب، بَلْ إلَيْهِ، إلى «اللُّجوءِ» يَعودُ الفَضْلُ،

وزير السياحة يختار أرمينيا على لبنان وريفي والحوت يطالبانه بالاستقالة

الجريدة، ١ نيسان ٢٠١٧

(٢) **النّهار**، ١ نيسان ٢٠١٧.

(٣) أنظر في مَوْضوعِ اللُّجوءِ الأرْمَنِيِّ الفَصْلَ السّادِسَ المُعَنْوَن: «عَنِ اللُّبنانيين الأرْمَن وتسمِيَةِ الأشياء بأسْمائها».

مِنَ اليمين إلى اليَسار، بالتَّسَلْسُلِ الزَّمَني: اللُّجوء الأرْمَني، اللُّجوء الفِلِسْطيني، اللُّجوء السّوري...

أو بَعْضُ الفَضْلِ، في ما يَتَفاخَرُ بِهِ اللُّبنانيّونَ، مِنْ أنَّ بَلَدَهُم فُسَيْفَساءُ أدْيانٍ وطِوائفَ[٤]، ومِنْ أنَّ «التَّعايُشَ» فَخْرُ صِناعَتِهِم.

وإنْ يُكَلِّفُ الواحِدُ نَفْسَهُ عَناءَ مُراجَعَةِ القَرارِ رقم ٦٠ الصادِرِ في ١٣ آذارَ ١٩٣٦، وهو المُسْتَنَدُ في تَعْدادِ طَوائِفِ لبنانَ «التّاريخيَّةِ»[٥]، يَجِدُ أنَّ عَدَدًا مِنْ هذهِ الطَّوائِفِ إنَّما اكْتَسَبَتْ هذه الصِّفَةَ، (صِفَةَ «التّاريخيَّة»)، بِسَبَبٍ مِنْ مُلابَساتٍ تاريخيَّةٍ، مِنْ عِدادِها «اللُّجوءُ» إلى لبنانَ، ــ مُلابَساتٍ لَمْ تَكُنِ الدِّماءُ التي سالَتْ على جَوانِبِها، والأحْبارُ، قد جَفَّتْ بَعْدُ يَوْمَ أن ذَيَّلَ المُفَوَّضُ السّامِيُّ الفَرَنْسِيُّ دي مارتيل بتوقيعِهِ القَرارَ المُشارَ إلَيْه.

مَقولُ القَوْلِ إنَّ مَسْأَلَةَ «اللُّجوءِ» إلى لُبنانَ مُتَّصِلَةٌ مِنْ أوَّلِ أمْرِ هذا البَلَدِ بِـ«المَسْأَلَةِ الطّائِفيَّةِ» فيه، وإنَّ أيَّ تَدَبُّرٍ لَها، لـ«مَسْأَلَةِ اللُّجوءِ»، لا يَلْحَظُ حاكِمِيَّةَ «المَسْأَلَةِ الطّائِفيَّةِ» عَلَيْها، لا يَعْدو كَوْنَهُ بابًا مِنْ أبْوابِ إنْكارِ المُؤَكَّدِ، ومن أبْوابِ التَّجامُلِ السّاذَجِ الذي يُؤَخِّرُ «اللُّبنانيّينَ»، أنْفُسَهُم، في ما يَخوضُونَهُ، أوْ ما يُفْتَرَضُ بِهِم أنْ يَخوضوا فيهِ، مِنْ نِقاشٍ مَدارُهُ على ما يَلْحَقُ بِتَعايُشِهِم مِنْ عَرَجٍ.

أمّا الشَّواهِدُ على ما سَبَقَ فَلَيْسَتْ كَثيرةً فَحَسْبُ، بل قد يَذْهَبُ البَعْضُ إلى أن مُجَرَّدَ التَّذْكيرِ بها مُثيرٌ لـ«النَّعَراتِ الطّائِفيَّةِ» ومُهَدِّدٌ لـ«السِّلْمِ الأهْلِيِّ».

ففي الخَمْسينيّاتِ والسِّتّينيّاتِ من القَرْنِ الماضي اكْتَسَبَ الآلافُ مِنَ الفِلِسْطينيّينَ

(٤) أنظر تَصْريحَ رئيسِ الجُمهوريَّةِ اللُّبناني العماد ميشال عون خلالَ حَفْلِ الاسْتِقبالِ الذي أقامَتْهُ السِّفارَةُ اللُّبنانيَّةُ على شَرَفِهِ خِلالَ زِيارَتِهِ إلى القاهِرَةِ في شباط ٢٠١٧ http://www.presidency.gov.lb/Arabic/News/Pages/Details.aspx?nid=24058

(٥) http://www.legallaw.ul.edu.lb/Law.aspx?lawId=183853

المَسيحِيّينَ، (ومِنْ أثْرِياءِ الفِلسْطينيينَ)، الجِنْسِيَّةَ اللُّبنانيَّةَ فانْتَقَلوا، بالتّابِعِيَّةِ القانونيَّةِ، مِنْ أعْضاءٍ في الجَماعَةِ التي جَعَلَ ذاتَ يَوْمٍ أحَدُ التَّنْظيماتِ اللُّبنانيَّةِ مِنْ قَتْلِ أفْرادِها تَكْليفًا وَطَنِيًّا على كُلِّ لبنانيٍّ، إلى أعْضاءٍ في جَماعَةِ القَتَلَةِ الافْتِراضِيّين![٦]

وفي آذارَ ٢٠١٥، بَعْدَ أشْهُرٍ على اعْتِمادِ الدَّوْلَةِ اللُّبنانيَّةِ سِياسَةَ «صِفْرِ لُجوءٍ»[٧]، بادَرَتْ إلى الاسْتِثناءِ على سِياسَتِها تِلْكَ بأنْ قَرَّرَتْ اسْتِقْبالَ عَدَدٍ مِنَ العائِلاتِ المَسيحيَّةِ الآشوريَةِ الآتِيَةِ مِنَ الحَسَكَةِ[٨]، وعلى أواخِرِ السَّنَةِ نَفْسِها، وفي إطارِ اتِّفاقٍ بِرِعايَةِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ على وَقْفِ إطْلاقِ النّارِ بَيْنَ الزَّبَداني في ريفِ دِمَشْقَ وبين كفريا والفوعةِ الشِّيعيَّتَيْنِ في ريفِ إدلب (شَمال

حين كانت الكنائس تطلب تجنيسهم

مثّل وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، رغم أنه «ليس بيد لجوء»، مادة دسمة للسياسيين يلجأون إليها عندما «تنشط» الحسابات في تقاسم المكاسب، استناداً إلى عدد المنتمين الى كل طائفة. وإذا كان الخوف «الديموغرافي» من التوطين هو الدافع الأساسي، فإن التجنيس لم يكن دوماً مستبعداً عن الفلسطينيين

الأخبار، ٢٨ حزيران ٢٠١٠

(٦) المَقْصودُ بالطَّبْعِ شِعارُ «على كُلِّ لُبنانيٍّ أنْ يَقْتُلَ فِلسْطينيًّا» الذي رَفَعَهُ خِلالَ «الحَرْب» التَّنْظيمُ المُسَمّى بـ«حُرّاس الأرز»؛ ولا بَأْسَ مِنَ التَّذْكيرِ بأنَّ هذا الشِّعارَ لَيْسَ مِنَ المُسْتَحاثاتِ الأثَرِيَّة. ففي ١٣ أيلول ٢٠٠٥ عَقَدَ عَدَدٌ مِنْ أعْضاءِ التَّنْظيمِ المَذْكورِ مُؤْتَمَرًا صحافيًّا أحيلوا في إثْرِهِ على القَضاءِ إذْ اعْتُبِرَ أنَّ ما جاءَ فيهِ يَقَعُ تَحْتَ حَدِّ «إثارَةِ النَّعَراتِ الطّائفيَّةِ والحَضِّ على النِّزاعِ بَيْنَ الطَّوائِف، والتَّحْريضِ على القَتْل». وممّا يَرِدُ في القَرارِ الظَّنِّيِّ أنَّ «المُدَّعى عَلَيْهِ ناجي عودة، وَبَعْدَ أنِ انْتَهى مِنْ تِلاوَةِ نَصِّ البَيانِ المَكْتوب، صَرَّحَ في حِوارٍ دارَ خِلالَ المُؤْتَمَرِ الصّحافيِّ، قائلاً، إنَّ الغَريبَ هو كُلُّ شَخْصٍ غَيْرِ لُبنانيٍّ حَمَلَ سِلاحاً أو احْتَلَّ لُبنانَ ويَتَساوى في ذلكَ السّوريُّ والفِلسْطينيُّ والإسرائيليُّ لا بَلْ قَدْ يكونُ السّوريُّ أسْوَأَ مِنَ الإسْرائيليِّ فالأخيرُ احْتَلَّ الأرْضَ وخَرَجَ، أمّا السّوريُّ فاسْتَباحَ الأرْضَ والاقْتِصادَ والقَضاءَ والأمْنَ وَلَمْ يُبْقِ شَيْئاً لِذا نُطالِبُ السّورِيينَ بتَعْويضاتٍ كما الفِلِسْطينيّينَ على ما ألْحَقوه بِلُبنانَ واللبنانيين». أطلب نَصَّ القَرارِ الظَّنِّيِّ في جريدة **المستقبل**، ١ تشرين الثاني ٢٠٠٥.

(٧) **السَّفير**، ٥ و٦ كانون الثاني ٢٠١٥.

(٨) **المستقبل**، ١ آذار ٢٠١٥.

(٩) **الأخبار**، ٢٨ كانون الأول ٢٠١٥.

سوريا) كانَ تَبادُلٌ للجَرْحى وأُسَرِهِم وَصَلَ بِمُوجِبِهِ ما يَزيدُ على المائَةِ شَخْصٍ من الزَّبَداني إلى تركيا، وما يَزيدُ على الثّلاثْمَئَةِ مِنْ كفريا والفوعةِ إلى لُبنانَ[٩]، ولا دَليلَ على أنَّهُم غادَروا الأراضيَ اللبنانيَّةَ مِنْ يَوْمَذاك...

لُبنانيّو لوزان و«اللبنانيون القُدَماء»...

في السّادسِ مِنْ أيّارَ ١٩٢٦، ولم يَكُنِ السّادسُ مِنْ أيّارَ قَدْ رُسِمَ عيدًا للشُّهَداءِ بَعْدُ، انْعَقَدَ مَجْلِسُ النُّوّابِ اللُّبنانيُّ، وعلى جَدْوَلِ أعْمالِهِ، في عِدادِ بُنودٍ أخرى، البَحْثُ في مَشْروعِ قانونٍ «مُتَعَلِّقٍ بالبَلَديّاتِ» أرْسَلَتْهُ لَهُ الحُكومَةُ. في ما يلي بَعْضٌ مِنَ النِّقاشاتِ التي دارَتْ خِلالَ تِلْكَ الجَلْسَة:

[...]سَأَلَ الأسْتاذ [إبراهيم] المُنْذِر عمّا إذا كانَ اللّاجئونَ قَدْ أُحْصوا بِحَسْبِ جِنْسِيَّتِهِم أو بِحَسْبِ طوائِفِهِم؟

فقالَ مَنْدوبُ الحُكومَةِ، [سليم بك تقلا]، إنَّهُم أُحْصوا بِحَسَبِ طوائِفِهِم، أي أصْبَحوا طِوائِفَ جَديدَةً. فَكَما أنَّهُ يُوجَدُ رومٌ أرثوذكسَ في البِلادِ، أصْبَحَ يُوجَدُ أرْمَنٌ أرثوذكس. ومِنْ جِهَةٍ أخرى فإنَّ السَّبَبَ الذي حدا الحُكومَةَ إلى وَضْعِ مِثْلِ هذا المَشْروعِ هو خَوْفِها مِنْ اسْتيلاءِ هَؤلاءِ الذينَ اكْتَسَبوا الجِنْسِيَّةَ اللبنانيةَ حُكْمًا على المَقاعِدِ التي كانَتْ مَحْفوظَةً للبنانيّين القُدَماء. فإذا عُمِلَ بِمُقْتَضى مَشْروعِ الحُكومَةِ تَبْقى مَقاعِدُ الطَّوائِفِ مَحْفوظَةً.

فَقالَ الدُّكتورُ [جميل] تلحوق إنَّ القرارَ ذَكَرَ أنَّهُم لاجِئونَ، فاللّاجِئُ لَيْسَ ابْنَ البِلادِ ولا يَتَمَتَّعُ بالحُقوقِ المَحْفوظَةِ للوطنيِّين.

فقالَ مَنْدوبُ الحُكومَةِ إنَّهُم أصْبَحوا وَطَنِيّين بِمُقْتَضى معاهَدَةِ لوزان.

فقالَ الشَّيْخُ [يوسف] الخازن إنَّهُ كانَ الأصْلُ أنْ يُبْحَثَ في جِنْسِيَّةِ هَؤلاءِ قَبْلَ إعْطائِهِمْ الحَقَّ أنْ يَكونوا مُنْتَخبين.

فَقالَ مَنْدوبُ الحُكومَةِ إنَّ كُلَّ المُقيمينَ في البِلادِ المُنْسَلِخَةِ عَنْ تركيا قد اكْتَسَبوا الجِنْسِيَّةَ اللبنانيَّةَ بِمُقْتَضى الشُّروطِ المُحَدَّدَةِ في معاهَدَةِ لوزان.

فَقالَ الشَّيْخُ [يوسف] الخازن إنَّ مُعاهدةَ لوزان تَقولُ عنِ المُقيمينَ في البلادِ المُنْسَلِخَةِ عن تركيا بِمُوْجِبِ هذه المُعاهَدَةِ، فَلُبنانُ لَيْسَ مُنْسَلِخًا عن تركيا بِمُوجِبِ مُعاهَدَةِ لوزان.

فقالَ مَنْدوبُ الحكومَةِ إنَّهُ لا يُريدُ أنْ يَبْحَثَ في مُعاهَدَةِ لوزان ولَكِنَّهُ يُريدُ البَحْثَ في المَشْروعِ المُقَدَّمِ مِنَ الحُكومَةِ، وإنَّهُ يرى أنَّ هذا المَشْروعَ يُؤَدّي إلى حِفْظِ حُقوقِ الطَّوائِفِ في المقاعِدِ البَلَديَّة.

فقالَ الدُّكتورُ [جميل] تلحوق إنَّهُ مَهْما أُلْبِسَتْ هذه القَضِيَّةُ مِنَ الأثْوابِ فلا بُدَّ لِلْحُكومَةِ مِنْ إعْطاءِ المَجْلِسِ الوَقْتَ الكافِيَ لِدَرْسِها.

وقالَ الأستاذُ [شبل] دَمّوس إنَّ إنكارَ الجِنْسِيَّةِ على اللّاجئين لا يَمْنَعُ أنَّهُم أصْبَحوا لُبنانيّين لأنَّ الدُّوَلَ التي لَها القُوَّةُ أنْ تَهَبَ الجِنْسيّاتِ قَدْ وَهَبَتْهُم جِنْسيَّتَنا فأصْبَحْنا أمامَ أمْرٍ واقِعٍ فلا بُدَّ إذًا مِنْ إقْرارِ مَشْروعِ الحُكومَةِ لِئَلّا يأتيَ هَؤلاءِ اللّاجئونَ فَيَتَرَبَّعونَ في المَقاعِدِ التي كانَتْ وما بَرِحَتْ لِلُّبنانيّين.

وقال [خير الدين بك] عدرا إنَّهُ لَيْسَ مِنَ العَدْلِ أنْ يُعْطى الأرْمَنُ مثلًا ما للبنانيين مِنَ الحُقوق.

وسألَ الدّكتور [مسعود] يونس لِماذا يُعْطَوْنَ الحَقَّ بالمقاعِدِ البَلَديَّةِ ولا يُخَوَّلونَ حَقَّ الجُلوسِ على الكَراسي النِّيابيَّة.

فقالَ مَنْدوبُ الحُكومَةِ، ذَلِكَ لأنَّ المَقاعِدَ النِّيابيَّةَ وُزِّعَتْ بِمَوْجِبِ الإحْصاءِ الأخيرِ والقَرارُ ١٣٠٧ يَقولُ إنَّها لا تَتَغَيَّرُ إلّا بَعْدَ إحْصاءٍ آخَر.

محاضر المجلس النيابي، الدورة العادية الثانية، الجلسة الثانية عشرة، ٦ أيار ١٩٢٦

(٩) **الأخبار**، ٢٨ كانون الأول ٢٠١٥.

لَقَدْ يَبْدو، لَرُبَّما، شَيْئًا أدْنى إلى التَّرَفِ أنْ يَزيدَ المَرْءُ على «اللُّبنانيّينَ» الحائِرينَ في الاتِّفاقِ على «حَقِّ» كُلِّ جَماعَةٍ مِنْهُمْ في لُبنانَ ومِنْهُ بأنْ يَدْعوَ إلى العَوْدِ على بَدْءِ «اللُّجُوءِ» تَحْتَ عُنْوانِ «الطّائفيَّةِ»، وإلى التَّمَلّي مِمّا لـ«الطّائفيَّةِ» مِنْ يَدٍ، أقَلَّ ما يُقالُ فيها بأنَّها طولى، في الحَيْلولَةِ بَيْنَ «اللُّبنانيّينَ» وبَيْنَ أنْ تَكونَ لِلُبنانَ، (الدَّولَةِ)، «سِياسَةُ لُجوءٍ» جَديرَةٌ بِهَذا الاسْمِ لا تُخْتَزَلُ إلى «الأمْنَ» وإلى اسْتِجداءِ «المُجْتَمَعِ الدَّوْلي» العَوْنَ، بل لَعَلَّهُ، بِمقاييسِ اليَوْمِ، تَرَفٌ وأكْـثَرُ... ففي السَّنَواتِ العِجافِ تَخْتَلُّ المَوازينُ، ومَعَ اخْتِلالِها لا غَرْوَ بأنْ يُحْمَلَ الضَّرورِيُّ الحاجِيُّ على مَحْمَلِ الكماليّاتِ...

عن عين الحلوة وسِواهُ من حَبّات العنقود

ماذا بَقِي للفلسطينيّين من «المُخَيَّمات»؟

حزيران ٢٠١٧

بين السّابِعِ مِنْ شَهْرِ نَيْسانَ ٢٠١٧ والحادي عَشَرَ مِنْهُ شَهِدَ مُخَيَّمُ عينِ الحلوةِ، الواقِعُ إلى الشَّرْقِ مِنْ صَيْدا، «عاصِمَةِ الشَّتاتِ الفِلِسْطينيِّ» على جاري تَسْمِيَةٍ ما يَزالُ بَعْضُهُم يَتَمَسَّكُ بِها[١]، أيّامًا مِنَ الاشْتِباكاتِ وُصِفَتْ بالأعْنَفِ[٢]، حتّى إنَّ إحْدى اليَوْمِيّاتِ اللُّبنانيَّةِ لَمْ تَتَرَدَّدْ عَنْ وَصْفِها بـ«مَعْرَكَةِ عَبْرا الثّانِيَة» غامِزَةً مِنْ قَناةِ مَعْرَكَةِ عَبْرا الأولى التي أنْهَتِ الحَيْثِيَّةَ العَسْكَرِيَّةَ لِما يُطْلَقُ عَلَيْهِ مُسَمّى «الحالَةُ الأسيريَّةُ» ــ نِسْبَةً إلى الشَّيْخِ السَّلَفِيِّ أحمد الأسير.[٣]

وإذ أُطْلِقَتْ على تِلْكَ الاشْتِباكاتِ صِفَةُ العُنْفِ بِصيغَةِ أفْعَلِ التَّفْضيلِ فَلِتَمْييزِها عَمّا يَتَكَرَّرُ وُقوعُهُ، في عَيْنِ الحلوةِ، مُنْذُ سَنَواتٍ طَويلَةٍ، مِنْ تَحاوُرٍ بالنّارِ، هامِسٍ أحْيانًا، صاخِبٍ أحْيانًا أخرى، يَكادُ، لانْتِظامِ دَوْرِيَّتِه، ألّا يُعَدَّ، بَعْدُ، بالحَدَثِ الذي يَسْتَحِقُّ التَّوَقُّفَ المَلِيَّ عِنْدَه.

والحَقيقةُ أنَّ ما مَيَّزَ اشْتِباكاتِ نَيْسانَ عَنْ سابِقاتِها هو أنَّ العُنْفَ لَمْ يُقْتَصَرْ على العَمَلِيّاتِ العَسْكَرِيَّةِ التي تَخَلَّتْها، بَلْ تَجاوَزَها إلى اللُّغَةِ التي رافَقَتْ هَذِهِ الاشْتِباكات... أو يُمْكِنُ القَوْلُ إنَّ عُنْفَ هذهِ الاشْتِباكاتِ كانَ صَدًى لِما أُريدَ لِلعَمَلِيّاتِ العَسْكَرِيَّةِ التي خيضَتْ خِلالَها أنْ تُحَقِّقَهُ مِنْ «إنْجازٍ» في الأمْنِ وفي السِّياسَةِ.

فإذْ تَقَرَّرَ، مُجَدَّدًا، بالتَّنْسيقِ بَيْنَ «السُّلُطاتِ اللُّبنانِيَّةِ» ــ والسُّلُطاتُ اللُّبنانِيَّةُ كِنايَةٌ

(١) في سَبيلِ وَصْفٍ مُوجَزٍ لما آلَتْ إلَيْهِ جُغْرافيا المُخَيَّمِ السِّياسِيَّة والتَّنْظيميَّة، وَلتَقْديرِ ما نَأَهُ عَنْ صُورَةِ «العاصِمَة» مِنَ «الشَّتاتِ» الفِلِسْطينيِّ، أنظر «وَرَقَة التَّقْييم وتَقْدير المَوْقِف» التي أعَدَّتْها «المُنَظَّمَةُ الفِلِسْطينيَّةُ لِحُقوقِ الإنْسان (حقوق)» تَحْتَ عُنْوان: «كَيْ لا يَبْقى قاطِنو عَيْنِ الحلوة ضحايا تَصْفِيَةِ الحِساباتِ وصُنْدوقَ بَريدٍ لِمُخْتَلَفِ الجِهات، وَلِيَتَحَمَّلِ المُرْتَكِبونَ والمُحَرِّضونَ والدّاعِمونَ المَسْؤوليَّةَ الأخْلاقِيَّةَ والقانونِيَّةَ عَن الأذى اللّاحِقِ بالسُّكّانِ المَدَنِيّين»، بيروت ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(٢) أنظر، مثلًا، «رَفْضُ شروط [بلال] بدر... والحَسْمُ العَسْكَرِيُّ مُسْتَمِرّ»، **الجمهوريَّة**، ١١ نيسان ٢٠١٧.

(٣) عين الحلوة: «مَعْرَكَة عبرا الثّانِيَة»، **الأخبار**، ١١ نيسان ٢٠١١.

... وعلى ما يُلاحظ الكثيرون، فَمِنْ المُفارقاتِ المُفارقاتِ أنَّ مُخَيَّمَ عين الحلوة الذي بُدِءَ بتَسْويرِه، بالمعنى الحَرفي للكلمة، خريف عام ٢٠١٦، والخاضِعَ، مُنْذُ سنوات، لِعنايَةٍ أمْنيَّةٍ فائقَةٍ مِنَ الأجْهِزَةِ الأمنيَّةِ اللبنانيَّةِ وسواها، هُوَ المُخَيَّمُ الذي تتوالى فيه الحوادثُ الأمنيَّةُ والاشْتِباكات...

مُلْتَبِسَةٌ تَجْمَعُ تَحْتَها مَجْموعَةَ إراداتٍ لَيْسَتِ «الدَّوْلَةُ» مَرْجِعَها جَميعًا ــ وَبَيْنَ عَدَدٍ مِنَ القِياداتِ ومِنَ المُمَثِّلِيّاتِ الفِلِسْطينيَّةِ أنْ تُنْشَرَ قُوَّةٌ أمْنيَّةٌ مُشْتَرَكَةٌ في أرْجاءِ المُخَيَّمِ تَعْمَلُ، كما يَدُلُّ اسْمُها، على نَشْرِ الأمْنِ فيهِ، تَصَدَّتْ لِهَذِهِ القُوَّةِ، خِلالَ انْتِشارِها، «مَجْموعَةٌ» مَكْتومَةُ الوَلاءِ، يَتَأَرْجَحُ تَعْريفُها بَيْنَ «الإسْلاميَّةِ» و«الإرْهابِيَّةِ»، مَنسوبَةٌ إلى فُلانٍ من النّاسِ، (بلال بدر)، مُعَرْقِلَةً هذا الانْتِشارَ.[٥،٤]

(٤) بِشأنِ القُوَّةِ الأمْنيَّةِ المُشارِ إلَيْها في هذا السِّياق، أنظر: أحمد منتش، «تَشْكيلُ القُوَّةِ المُشْتَرَكَةِ في عين الحلوة... قضيَّةُ المطلوبين دُونها عَقَبات»، **النَّهار**، ٥ آذار ٢٠١٧. ممّا يأتي في هذه المقالة: «مِنَ المُقَرَّرِ أنْ يَتِمَّ غَدًا [...] أو بَعْدَهُ [...]، الإعْلانُ رَسْميًّا عن تَشْكيلِ القُوَّةِ المُشْتَرَكَةِ في مُخَيَّمِ عَيْنِ الحلوة، بعد حَلِّ القُوَّةِ الأمنيَّةِ المُشْتَرَكَةِ السّابِقَةِ والتي كانَتْ بِقيادَةِ المسؤولِ العَسْكَرِيِّ الفَتْحاويِّ منير المقدح [...]. تَشْكيلُ القُوَّةِ المُشْتَرَكَةِ حَصَلَ بَعْدَ لِقاءٍ عَقَدَتْهُ اللَّجْنَةُ السِّياسيَّةُ الفِلِسْطينيَّةِ المُصَغَّرَةُ التي انْبَثَقَتْ مِنَ القِيادَةِ السِّياسِيَّةِ الفِلِسْطينيَّةِ العُلْيا في لبنان، في مَقَرِّ السَّفارَةِ الفِلِسْطينيَّةِ في بَيْروتَ في حُضورِ السَّفيرِ أشرف دبّور، ومُهِمَّتُها لا تَخْتَلِفُ كَثيرًا عَنْ مُهِمَّةِ القُوَّةِ السّابِقَةِ، (الحِفاظُ على الأمْنِ والاسْتِقرار)، إضافَةً إلى إعْطائِها صَلاحيّاتِ التَّدَخُّلِ عِنْدَ وُقوعِ أيِّ حادِثٍ أمْنيٍّ مِنْ دُونِ الرُّجوعِ الى اللَّجْنَةِ السِّياسيَّةِ العُلْيا. واسْتِنادًا إلى مصادِرِ اللَّجْنَةِ الفِلِسْطينيَّةِ فإنَّ "القُوَّةَ المُشْتَرَكَةَ" تَتَأَلَّفُ مِنْ ١٠٠ ضابِطٍ وعُنْصُرٍ مُزَوَّدينَ بالأسْلِحَةِ المُناسِبَةِ، ٦٠ مِنْ حَرَكَةِ فتح وفَصائِلِ المُنَظَّمَةِ و٤٠ مِنْ "تَحالُفِ القُوى الفِلِسْطينيَّةِ" و"القُوى الإسْلاميَّةِ" و"أنصار اللَّه"، وهي بِقيادَةِ المَسْؤولِ العَسْكَرِيِّ في فتح، ونائِبُهُ مِنْ حَرَكَةِ حماس، إلى جانِبِ "هَيْئَةِ أرْكانٍ" مُؤَلَّفَةٍ مِنْ ثَلاثَةِ ضُبّاطٍ مِنْ فَصائِلِ المُنَظَّمَةِ ومِثْلِهِم مِنَ «التَّحالُفِ» وضابِطٍ من "القُوى الإسلاميَّةِ"، ("عصبة الأنصار" و"الحركة الإسلاميَّة المُجاهِدَة")، إضافَةً إلى ضابِطٍ مِنْ حَرَكَةِ "أنْصار اللَّه"، وتُمَوَّلُ، كما كانَتْ سابِقًا، ٨٠٪ مِنْ فتح و٢٠٪ من حماس والجِهاد الإسلامي».

(٥) عَنْ بِلال بدر الذي تُنْسَبُ إلَيْهِ المَجْموعَةُ المَذْكورَةُ، أنظر: أحمد منتش، «مَنْ هُوَ بِلال بدر "رامبو" عين الحلوة؟»، **النَّهار**، ١٠ نيسان ٢٠١٧.

اسْتِجابَةً لِهذا التَّحَدّي الذي اتَّخَذَ شَكْلَ تَصَدٍّ عَسْكريٍّ، ارْتَفَعَتْ خِلالَ اليَوْمِ الأوَّلِ مِنَ الاشْتِباكاتِ أصْواتٌ تَدعو إلى «الحَسْمِ» ــ أي إلى القَضاءِ على المَجْموعَةِ المُتَصَدِّيَةِ لانْتِشارِ القُوَّةِ الأمْنِيَّةِ قَضاءً مُبْرَمًا[٦] ــ غَيْرَ أنَّ نَجاحَ هَذِهِ المَجموعَةِ في «الصُّمودِ»، وانْحِسارَ ما بدا، بدا لَيْسَ إلّا، في أوَّلِ الأمْرِ إجْماعًا على «الحَسْمِ»، اسْتَتْبَعَ تَخْفيضًا تَدْريجِيًّا في نِبْرَةِ الدَّعْوَةِ تِلْكَ، وصولًا إلى الاتِّفاقِ، أوْ ما يُشْبِهُ الاتِّفاقَ، على تَسْوِيَةٍ بَنْدُها الرَّئيسُ تَواري فُلانٍ الذي تُنْسَبُ إلَيْهِ المَجْموعَةُ المُتَصَدِّيَةُ لـ«القُوَّةِ الأمنيَّة» عن الأنظارِ![٧]

لَيْسَ ما تَقَدَّمَ، في واقِعِ الحالِ، سِوى الوَجْهِ الأظْهَرِ مِمّا شَهْدَهُ مُخَيَّمُ عَيْنِ الحُلْوَةِ خِلالَ تِلكَ الأيّامِ مِنْ نَيْسانَ ٢٠١٧. فخلالَ الأشْهُرِ التي سَبَقَتْ هَذِهِ الاشْتِباكاتِ، وهي اشْتِباكاتٌ سَبَقَتْها اشْتِباكاتٌ، شُرِعَ بِتَسْويرِ المُخَيَّمِ[٨]، وخِلالَها أيْضًا تَتالَتْ، على نَحْوٍ يَوْمِيٍّ أحْيانًا، الأخبارُ التي يُسْتَفادُ مِنْها أنَّ شَيْئًا ما يَخْتَلِجُ في المُخَيَّمِ. فإذْ كَرَّتْ سُبْحَةُ الأفْرادِ الذين عَمَدوا إلى تَسْليمِ أنْفُسِهِمْ إلى أجهزَةِ الأمْنِ اللبنانِيَّةِ تَحْتَ عنوانِ تَسْوِيَةِ مَلَفّاتِهِمْ، بادَرَ أحَدُ هذِهِ الأجْهِزَةِ إلى عَمَلٍ لا يكادُ أنْ تكونَ لَهُ سابِقَةٌ حَيْثُ أغارَ في أيلولَ ٢٠١٦ على أحَدِ أطْرافِ المُخَيّمِ، وألقى القَبْضَ على أحَدِ المَطلوبين.[٩] وعلى ما يُقَدِّرُ المَرْءُ، ما كانَ لهذِهِ الاخْتِلاجاتِ أنْ تُعَبِّرَ عَنْ نَفْسِها بِهَذِهِ الأشْكالِ لَوْلا ما ظَلَّلَها مِنْ مِظَلّاتٍ سِياسِيَّةٍ مِنْها الظّاهِرُ للعَيانِ مِنْ قَبيلِ الزِّيارَةِ التي قامَ بِها إلى لُبنانَ مَطْلَعَ السَّنَةِ رئيسُ السُّلْطَةِ الفِلسْطينيَّةِ محمود عباس، ومِنْها الأقَلُّ مَشْهَدِيَّةً، رَغْمَ أهَمِّيَتِها، مِنْ مِثْلِ تَدريبِ مُقاتِلينَ لِحَرَكَةِ فتح في بعضِ المُخَيَّماتِ «بِعِلْمٍ لبنانيٍّ»[١٠] ومِنْ مِثْلِ ما يَعْرِضُ لِعَلاقاتِ حِزْبِ اللَّه بالقُوى والتَّنْظيماتِ الفِلسْطينيَّةِ الإسْلاميَّةِ منها وغَيْرِ الإسْلاميَّة.[١١]

وإذْ يَبْقى الكَثيرُ مِنْ كُلِّ هذا طَيَّ الكِتْمانِ وحَبيسَ الغُرَفِ المُغْلَقَةِ فَمِمّا كانَ خِلالَ

(٦) أنظر: علي داود، «الحَسْمُ العَسْكَريُّ في عين الحلوة... ومجموعات بدر تَتَفَكَّك»، **الجمهوريَّة**، ١٠ نيسان ٢٠١٧.

(٧) في انْتِهاءِ الاشْتِباكاتِ، أنظر: «انْتَهَتْ المَعْرَكَةُ في عين الحلوة... مَنِ انْتَصَرَ؟»، **النَّهار**، ١٤ نيسان ٢٠١٧.

(٨) أنظر، مثلًا، خالد الغربي، «القِصَّةُ الكامِلَةُ لـ"جِدارِ العار" في عين الحلوة»، **المُدُن**، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٦.

(٩) «عماد ياسين في قَبْضَةِ مُخابَرات الجيش»، **الأخبار**، ٢٢ أيلول ٢٠١٦.

(١٠) أنظر، رضوان عقيل، «مُقاتِلونَ لـ"فتح" يَتَدَرَّبونَ في الرَّشيديَّة بِعِلْمٍ لبناني ـ القُوَّةُ الأمْنِيَّةُ تَحْتَ الاخْتِبارِ في عين الحلوة اليوم»، **النَّهار**، ٦ آذار ٢٠١٧.

(١١) أنظر، مثلًا، «ماذا عَنْ تقارُبِ حزب الله وحماس؟»، **السَّفير**، ١٤ كانون الأول ٢٠١٦.

اشْتباكاتِ نَيْسانَ ويَصْلُحُ أنْ يَتَّخَذَ مُفْتاحًا لِحَلِّ لُغْزِها ما شَهِدَتْهُ بَعْضُ طُرُقاتِ لبنان مِنْ نَقْلِ مُقاتلينَ فِلسْطينيّينَ وأسْلِحَةً وذَخائِرَ، بِرعايَةٍ لبنانِيَّةٍ رَسْمِيَّةٍ، مِنْ مُخَيّماتٍ مِنْطَقَةِ صور إلى مُخَيَّمِ عَيْنِ الحلوة لِمُؤازَرَةِ القُوَّةِ الأمْنِيَّةِ المُشْتَرَكة![١٢]

•

بِناءً على كُلِّ هذهِ القَرائِنِ لا شَطَطَ في القَوْلِ بأنَّ ما جَرى خِلالَ تِلْكَ الأيّامِ في مُخَيَّمِ عَيْنِ الحلوةِ كانَ، جُزْئِيًّا على الأقَلِّ، لُبنانِيًّا، أي تَعْبيرًا عَمّا تَلَبْنَنَهُ المُخَيَّمُ خِلالَ العُقودِ الماضِيَةِ، مَعَ بَقائِهِ جَيْبًا على حِدَّةٍ، أكْثَرَ ممّا كانَ اقْتِتالًا فِلَسْطينيًّا/فلسطينيًّا لأسْبابٍ فِلسْطينيَّةٍ على أرضٍ لبنانِيّةٍ؛ وإذْ لا يَصِحُّ القول ربَّما بأنَّ هذهِ الاشْتِباكاتِ كانَتْ أوَّلَ تَعْبيرٍ عَنْ تِلْكَ اللَّبْنَنَةِ، فلا مَعْدى مِنَ التَّسْليمِ بِأنَّهُ قَلَّ، في ما سَبَقَ، أنْ أسْفَرَتِ اليَدُ اللُّبنانِيَّةُ عَنْ نَفْسِها كما أسْفَرَتْ خِلالَها، ــ بَلْ لا مُبالَغَةَ في الذَّهابِ إلى أبْعَدِ مِمّا تَقَدَّمَ، وإلى القَوْلِ بِأنَّ ماجرياتِ هَذهِ الاشْتِباكاتِ، داخِلَ المُخَيَّمِ وخارِجَهُ، وصولًا إلى ما انْتَهَتْ إلَيْهِ مِنْ تُعادُلٍ سَلْبِيٍّ كَرَّسَتْ لُبنانَ شَريكًا كامِلَ الشَّراكَةِ في كُلِّ ما قَدْ يَأْتي على هذا المُخَيَّمِ، وما قَدْ يَأتي على سِواهُ من منازِلِ اللُّجوءِ الفِلِسْطينِيِّ المُنْتَشِرَةِ في رُبوعِ لُبنان.

على نَحْوٍ عامٍ مِنَ الذِّكْرى الخَمْسينَ على قِيامِ مُخَيَّماتٍ للّاجئينَ الفِلِسْطينيّينَ على الأراضي اللُّبنانِيَّةِ، وعين الحلوةِ مِنْ أوائِلِ تِلْكَ المُخَيَّماتِ، لَقَدْ يَبْدو السُّؤالُ البَسيطُ في مَنْطوقِهِ: «ماذا بَقِيَ لِلْفِلِسْطينيّينَ مِنَ "المُخَيَّماتِ؟"» مُسْتَغْرِبًا: أَلَيْسَ أنَّ آلافًا مُؤَلَّفَةً مِنَ الفِلِسْطينيّينَ لا يَزالونَ، هُنا، مُقيمينَ في المُخَيَّماتِ، بَيْنَ ظَهْرانَيِّ اللُّبنانيين؟ أَلَيْسَ أنَّ التَّنْظيماتِ الفِلِسْطينِيَّةَ التي تَتَقاسَمُ النُّفوذَ في هذهِ المُخَيَّماتِ ازْدادَتْ عَدَدًا، تِبْعًا لِما نَبَتَ في المِنْطَقَةِ مِنْ تَيّاراتٍ، ولا سِيَّما مِنْ تَيّاراتٍ إسْلامِيّةِ الهَوى أو الولاءِ؟ أَلَيْسَ أنَّ «السِّلاحَ الفِلِسْطينيَّ» ما زالَ بَنْدًا مُعَلَّقًا على جَدْوَلِ الأعْمالِ اللُّبنانِيِّ وجَدْوَلِ الأعْمالِ اللبنانيِّ/الفلسطينيِّ؟

على الرَّغْمِ مِنْ أنَّه لا اجْتِهادَ في الـ«نَعَم» التي تَفْرِضُ نَفْسَها جَوابًا على كُلٍّ مِنَ الأسْئِلَةِ الثَّلاثَةِ السّابِقَةِ، فإنَّ هذهِ الـ«نَعَمَ» المُثَلَّثَةَ لا تَكْفي للجَوابِ على السُّؤالِ الأوَّلِ الذي أدّى إلَيْها: «ماذا بَقِيَ لِلْفِلِسْطينيّينَ مِنَ «المُخَيَّمات؟».

(١٢) عين الحلوة: «مَعْرَكَةُ عبرا الثانية»، **الأخبار**، ١١ نيسان ٢٠١١.

وإذْ هو كذلكَ فلأنَّ الجَوابَ عَنْ هذا السُّؤالِ، بِخِلافِ الثَّلاثَةِ الأُخْرى، لا يَكونَ بـ«كَمْ» بَلْ بـ«كَيْفَ»، ومَرَدُّ «الكَيْفَ» لَيْسَ إلى واقِعَةٍ بِعَيْنِها بل إلى مُسَلْسَلٍ مِنَ الوقائِعِ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ الجَوابُ بِالنَّفْيِ أو بالإيجاب. وبِما أنَّنا انْتَهَيْنا إلى هذا السُّؤالِ مُتَّخِذينَ مِمّا شَهِدَهُ مُخَيَّمُ عينِ الحلوةِ في نَيْسانَ الماضي مَفْضاةً إليه، فلا حَرَجَ مِنَ الجَوابِ: لَمْ يَبْقَ الكَثير!

لَيْسَ مِنَ «الاسْتِقامَةِ السِّياسِيَّةِ» في شَيْءٍ أنْ يَحْمِلَ المَرْءُ اجْتياحَ ١٩٨٢ وحَرْبَ طرابلس ١٩٨٥ و«حَرْبَ المُخَيَّماتِ» على مَحْمَلٍ واحِدٍ، بَيْدَ أنَّ الاسْتِقامَةَ السِّياسِيَّةَ لَيْسَتْ دَوْمًا الطَّريقَ الأَقْصَرَ إلى «الحَقيقةِ»، والحَقيقَةُ على ما يُطالِعُها المَرْءُ اليَوْمَ بالعَيْنِ المُجَرَّدَةِ، لا بِعَينِ التَّحْليلِ، هي أنَّ نَتائِجَ هذهِ الحُروبِ الثَّلاثَةِ التي يَذْكُرُها اللُّبنانيّونَ بِوَصْفِها فُصولًا مِنَ «الحَرْبِ الأهليَّةِ» تَضافَرَتْ، مَيْدانيًّا وسِياسِيًّا، لـ«لَبْنَنَةِ» المُخَيَّماتِ أي لِتَحويلِها إلى جُغْرافيّاتٍ مُلْحَقَةٍ بالنِّزاعاتِ، وبِموازينِ القُوى وبالتَّأثيراتِ التي تَحَكَّمَتْ بالشَّأْنِ اللُّبنانيِّ نَفْسِهِ، وتَتَحَكَّمُ فيه ــ عِلاوَةً، بالطَّبْعِ، على ما أدَّتْ إلَيْهِ مِنْ تَدْميرٍ لبَعْضِها ومِنْ تَقْليصٍ لِبَعْضِها الآخَر.

وإنْ تَكُنْ حُروبُ الثَّمانينيّاتِ قَدْ لَبْنَنَتِ المُخَيَّماتِ الفِلِسْطينيَّةَ على المَعْنى المُشارِ إلَيْهِ أعْلاهُ، فإنَّ ما يَتعارَفُ اللُّبنانيّونَ على وَصْفِهِ بـ«مَرْحَلَةِ الوِصايَةِ» ــ وِصايَةِ النِّظامِ الأَسَديِّ على لُبنانَ ــ أنْجَزَتْ المُهِمَّةَ، وفي هذا، على الأقلِّ، عَمَّتِ المُساواةُ بَيْنَ اللُّبنانِيّينَ والفِلِسْطينيّين! وإذْ تَنَفَّسَ اللُّبنانيّونَ شَيْئًا مِنَ الصُّعَداءِ مَعَ جلاءِ القُوّاتِ السّوريَّةِ مِنْ لُبنانَ في ٢٠٠٥، ورَغْمَ أنَّ هذا الشَّيْءَ مِنَ الصُّعَداءِ لم يَلْبَثْ أنْ ثَبُتَ بِأنَّهُ كانَ حُلْمَ لَيْلَةِ صَيْفٍ، فإنَّ المُخَيَّماتِ الفِلِسْطينيّةِ لَمْ تَتَنَفَّسْ شَيْئًا مِنْ هذا القَبيلِ؛ بَلْ أكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فإنَّما يَتَبَدّى، اليَوْمَ تِلْوَ الآخَرِ، أنَّ أصْحابَ القَرارِ اللُّبنانيِّ، رَغْمَ اخْتِلافِ مواقِفِهِم مِنْ كَثيرٍ مِنَ الأُمورِ، مُتَّفِقون، عَمَليًّا، على أنْ تَبْقى المُخَيَّماتُ الفِلِسْطينيَّةُ حَيْثُ انْتَهى بِها الحالُ بَعْدَ حُروبِ الثَّمانينيّاتِ وخِلالَ مَرْحَلَةِ الوِصايَةِ، ولَعَلَّ الشّاهِدَ الأبلَغَ على هذا الاتِّفاقِ ما انْتَهى إليهِ مُخَيَّمُ نهرِ الباردِ!

بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ «الحَقيقَةِ» بِشَأْنِ ما كانَ عامَ ٢٠٠٧ مِنْ «حَرْبٍ» في ذلكَ المُخَيَّمِ، وهي حَقيقةٌ تَزْدادُ مَعَ الوَقْتِ غُموضًا عِوَضَ أنْ يُساهِمَ مُرورُ الوَقْتِ في جَلائِها[١٣]، اقْتَضى

(١٣) «وثائق تَكْشِفُ ضُلوعَ «مؤسسة عيد آل ثاني» بأحْداثِ نهر البارد بِلُبنان»، **الشَّرْق الأَوْسَط**، ١١ حزيران ٢٠١٧.

الأمْرُ أن يَمُرَّ عَقْدٌ كاملٌ على تِلْكَ الحَرْبِ، وعلى ما أدَّتْ إلَيْهِ مِنْ دَمارٍ (شامِلٍ)، لِيَكْتَشِفَ وَزيرٌ لُبنانيٌّ مُوْكَلٌ بِحَقيبَةٍ مُسْتَحْدَثَةٍ أُطْلِقَ عَلَيْها اسْمُ «وِزارةِ الدَّوْلةِ لِشؤونِ النّازحينَ» أنَّ «اسْتِكمالَ إعادَةِ إعْمارِ مُخَيَّمِ نهرِ البارِدِ، هو تَأْكيدٌ على رَفْضِنا طَمْسَ الهُوِيَّةِ الوَطَنِيَّةِ الفِلسْطينيَّةِ، ورَفْضِ التَّوْطينِ المُقَنَّعِ، ودَعْمِ حَقِّ الشَّعْبِ الفِلسْطينيِّ بالعَوْدَةِ إلى أرْضِهِ ووطنِهِ»![١٤]

لم يُلْقِ الوَزيرُ المَعْنِيُّ على الأرْجَحِ بالًا إلى أنَّ قَوْلَهُ هذا أدْنى إلى زَلَّةِ اللِّسانِ مِنْهُ إلى المُلاحَظَة. فالتَّلَكُّؤُ في «إعادَةِ إعْمارِ» نَهْرِ البارِدِ، على افْتِراضِ أنَّ «المُخَيَّمَ» هُوَ المَكانُ الأفْضَلُ لإيواءِ اللّاجئينَ الفِلسْطينيّينَ، وأنَّهُ التَّذْكِرَةُ الفُضْلى بـ«حَقِّ العَوْدَةِ» وواجِبِ التَّمَسُّكِ بِهِ ــ هذا التَّلَكُّؤُ، بَعْدَ عَشْرِ سنواتٍ على تِلْكَ «الحَرْبِ»، لَيْسَ بالغَفْلَةِ التي يُسْتَدرَكُ عَلَيْها، بَلْ أقَلُّ ما يُقالُ فيهِ إنَّهُ وَجْهٌ مَوْضعيٌّ مِنْ وُجوهِ ارْتِباكٍ مُتَمادٍ في إدارَةِ «اللُّجوءِ الفِلسْطينيِّ» إلى لُبنانَ وفي إدارَةِ العَلاقاتِ اللُّبنانيَّةِ/الفِلسْطينيَّةِ ــ قَبْلَ الحَرْبِ، حَرْبِ ١٩٧٥، كما بَعْدَها مِنَ السَّنَواتِ ومِنَ الحُروبِ!

ولُبنانُ الذي يَهْجُسُ اليَوْمَ دَوْرِيًّا بِمُخَيَّمِ عَيْنِ الحلوَةِ هو لُبنانُ نَفْسُهُ الذي يَنْسى «إعادَةَ إعْمارِ» نَهْرِ البارِدِ، والانْهِمامُ المَرَضِيُّ بِذا، شَقيقُ الرّوحِ مِنَ الغَفْلَةِ عَنْ مَصيرِ ذاكَ، وفي كِلْتا الحالَتَيْنِ لا يَبْدو أنَّ هذا التَّخَبُّطَ والارْتِباكَ خارِجانِ عَنْ سِياقٍ عامٍّ تَتَساوى فيهِ إدارَةُ اللُّبنانيّينَ شُؤونَهُمْ وإدارَتُهُمُ الشَّأْنَ الفِلسْطينيِّ مَعَ مُلاحَظَةِ الفارِقِ بَيْنَ ما يَدْفَعُهُ اللبنانيّونَ، بِوَصْفِهِمْ مُواطنينَ، مِنْ أثْمانٍ وما يَدْفَعُهُ الفِلسْطينيّونَ بِوَصْفِهِمْ لاجئين.

وعلى نَحْوِ ما يَتَسَيَّدُ التَّخَبُّطُ والارْتِباكُ على اللُّجوءِ الفِلسْطينيِّ في لُبنانَ، يَتَسَيَّدُ على اللُّجوءِ السّوريِّ وعلى مُسْتَقْبَلِهِ. وألّا يَجِدَ ما يَقولُهُ قائِلُهُمْ، في ٢٠١٧، سِوى أنَّ «أعْدادَ النّازحينَ [السّوريّينَ] واللّاجئينَ [الفلسطينيين إلى لبنانَ] تُهَدِّدُ الكِيانَ اللبنانيَّ»[١٥]، في حينِ أنَّ مَفْهومَ «الكِيانِ» نَفْسَهُ هو مَحَلُّ تَنازُعٍ بَيْنَ اللُّبنانيّينَ أنْفُسِهِم، فَمَعْناه أنَّ «اللَّبْنَنَةَ»، بِأَسْوأ مَعانيها، هي ما يَنْتَظِرُ سُوريِّي لُبنانَ بَعْدَ أنْ فَتَكَتْ باللُّبنانيّينَ والفِلسْطينيّينَ سَواءٌ بِسَواء!

(١٤) مِنْ تَصْريحٍ للوزير مُعين المرعبي خلال جَوْلَةٍ قام بها في مُخَيَّمِ نَهْر البارد يوم ٨ حزيران ٢٠١٧.
(١٥) أنظر عِظَةَ البطريرك الرّاعي في ١٨ حزيران ٢٠١٧.

«التَّأْتَأَةُ» لُغَةُ اللبنانيين الأُمّ؟

عن «اللجوءِ السّوريِّ» إلى لبنان وخُصومات لبنانيَّة مُسْتَطْرَدة

تموز ٢٠١٧

... وَمِنْ آياتِ التَّأْتَأَةِ اللُّبْنانيَّة، ــ والتَّأْتأةُ، بالطَّبْعِ، لَيْسَتْ وَقْفًا على الجَماعاتِ اللُّبنانيَّة، ــ مِنْ آياتِ هذه التَّأْتَأَةِ ما يَشْجُرُ تَحْتَ أنْظارِنا، وعلى مَسامِعِنا، بَيْنَ «اللُّبنانيّينَ» مِنْ أمورٍ يُوحي شِجارُهُم فيها بأنَّهُ اسْتِطرادٌ على خُصوماتٍ قَديمَةٍ لا خِلافًا حادِثًا وابْنَ ساعَتِه.

وبما أنَّهُ كذلك فلا عَجَبَ في أنْ تَشْمَلَ هذه الانْقِساماتُ مَسألَةَ «اللُّجوءِ السّوري»، كما سِواها مِنَ المَسائِلِ ذاتِ الصِّلَةِ بهذا «اللُّجوء»، وفي الطَّليعةِ مِنْها دَوْرُ المُؤَسّسَةِ العَسْكَرِيَّةِ في المُشارَكَةِ في تَدَبُّرِ هذا الاسْتِحْقاقِ، وضوابِطُ هذا الدَّوْرِ. ومتى ما نَزَلَ الواحِدُ مِنّا والواحِدَةُ عِنْدَ هذا التَّشْخيصِ فلا غَرْوَ أنْ يُسْلِمَهُ هذا التَّشْخيصُ إيّاهُ إلى ما هوَ أبْعَدُ مِنْ ذلك: فَبِخِلافِ ما يُكَرِّرُهُ اللُّبنانيّونَ على سَبيلِ التَّجامُلِ مِنْ أنَّهُ لا سَبَبَ وَجيهًا لِتَوَجُّسِ المَخاوِفِ مِنْ تَداعياتِ هذا الانْقسامِ، ومِمّا قد يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ مَفاعيلَ لا تُحْمَدُ عُقْباها، مِنَ العاجِلِ المُلِحِّ أن يَتَوَقَّفَ مَنْ يَعْنيهِم الأمْرُ من اللُّبنانيّين، والمُفْتَرَضُ أنْ يَعْنيهِم جَميعًا، عِنْدَ هذا الوَجْهِ مِنْ وُجوهِ الانْقِسامِ وعِنْدَ ما يَتَوَسَّلُ بِهِ اللّبنانيون للتَّعْبيرِ عن انْقِسامِهِم هذا مِنْ مُفْرداتٍ ومِنْ مَفاهيمَ ومِنْ عُنْفٍ لَفْظيٍّ. فهذا الوَجْهُ مِنْ وُجوهِ الانْقِسامِ، مَهْما هَوَّنَ المُهَوِّنونَ مِنْ شأنِه، يُؤَكِّدُ، في الحَقيقَةِ، أنَّ ما سَبَقَ وشَجَرَ بَيْنَ اللُّبنانيّين لِعقودٍ خَلَتْ مِنْ شِجارٍ كان مَوْضوعُهُ اللُّجوءُ (الفِلِسْطينيُّ) لَمْ يُفَضَّ بَعْدُ!

بِطَبيعَةِ الحالِ، لَقَدْ دَخَلَ، خِلالَ العُقود الماضِيَةِ، ما دَخَلَ على ذلك «الزَّمانِ الأوَّلِ» فَتَحَوَّلَ، ودَخَلَ على انْقِسامِ اللُّبنانيّين ما دَخَلَ فَتَبادَلوا الأدْوارَ وتَبَدَّلَتِ التَّحالفاتُ

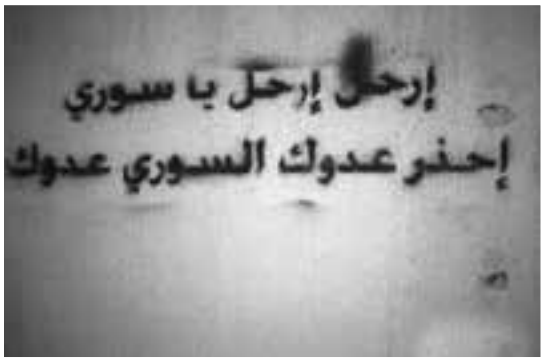

لا يَخْلو الأمْرُ أحْيانًا مِنْ يَدٍ صادِقَة تَخُطُّ على وَرَقَة، أو على جِدارٍ، بأنَّ ١٣ نَيسانَ واحِدًا «بيكَفّينا»، ولا هو مِنْ قَبيلِ الصُّدْفَةِ أنِ اتَّخَذَ اللبنانيونَ مِنْ «تِنْذَكَر وما تِنْعاد» رُقْيَةً يَطْرُدُونَ بِها ما يُراجِعُهُم مِنْ شَياطينِ «الحَرْبِ»، ولكِنْ... ولكنَّ الرِّهانَ على النَّوايا الحَسَنَة، بِشَهادَةِ ما تَتَقَدُّهُ الخُصوماتُ اللبنانيَّةُ، سِرًّا وعلانِيَة، لَيْسَ مِمّا يُعْتَدُّ بِهِ أو يُطْمَئَنُّ إلَيْه!

بَيْنَهُم واخْتَلَطَتْ «خُطوطُ التَّماسِ»؛ على أنَّهُ فإنَّ انْطِباعًا عامًّا، لا يَحْتاجُ الواحِدُ/الواحِدَةُ إلى كَبيرِ جُهْدٍ لِرَصْدِ شواهِدِه، يُخَيِّمُ على لُبنانَ بأنَّ افْتِراقَ ما بَيْنَهُم في مَسألَةِ اللجوءِ السوريّ يُكَرِّرُ، على نَحْوٍ ما، شِيْئًا سَبَقَ لَهُم أنْ خاضوا فيه.

ولأنَّهُ كذلك، أيْضًا وأيْضًا، فلا بأسَ، وَلَوْ على سَبيلِ السَّذاجَةِ الطَّوْعِيَّة، مِنِ اتِّخاذِ الانْقِسامِ الجاري مُناسَبَةً للتَّأمُّلِ في اثْنَيْن معًا: في هذا الانْقِسامِ، في صُوَرِهِ المُتَحَرِّكَةِ تَحْتَ أنظارِنا بِوَصْفِهِ عَيِّنَةً عن «الاجْتِماعِ» اللبناني اليومَ، وفي نَسَبِهِ مِنّا.

على ما تَقَدَّمَ، لَيْسَ القَصْدُ مِنْ هذا التَّأمُّلِ الرِّثاءَ لما نَحْنُ فيه تَحْتَ عُنوانِ :«ما أشْبَهَ اليَوْمَ بالبارِحَة»؛ فَاليَوْمُ، حُكْمًا، لا يُشْبِهُ البارِحَةَ، وإنَّما يُطْلَبُ الشَّبَهُ، متى ما طُلِبَ، في اسْتِجابَةِ لُبنانَ واللُّبنانيّين ــ وهي، في واقِعِ الحالِ، اسْتِجاباتٌ ــ لما اسْتَجَدَّ مِنْ أمْرِهِم مَعَ وُفودِ مِئاتِ الآلافِ مِنَ السّورِيينَ ــ مَنِ ابْتِغاءَ السَّلامَةِ ومَنْ عَنْوَةً ــ مُلْتَمِسينَ اللُّجوءَ إلى لُبنان.

•

مَطْلَعَ عام ٢٠١٥ باشَرَتِ الحُكومَةُ اللُّبنانيَّةُ إنْفاذَ جُمْلَةِ تدابيرَ قَضَتْ بالتَّوَقُّفِ عن

في الثّلاثينَ مِنْ حُزَيْرانَ ٢٠١٧ صَدَرَ عَنْ مُديريَّةِ التَّوْجيهِ في الجَيْشِ اللُّبنانيِّ البيانُ التّالي: «فَجْرَ اليَوْمِ وأثْناءَ قِيامِ قُوَّةٍ مِنَ الجَيْشِ بِتَفْتيشِ مُخَيَّمِ النّورِ العائدِ للنّازحينَ السّوريّين في بَلْدَةِ عرسال، أقْدَمَ انْتحاريٌّ على تَفْجيرِ نَفْسِهِ بواسِطَةِ حِزامٍ ناسِفٍ أمامَ إحْدى الدَّوْريّاتِ المُداهِمَةِ ما أدّى إلى مَقْتَلِهِ وإصابَةِ ثَلاثَةِ عَسْكَريّينَ بِجروحٍ غَيْرِ خَطِرَة. وفي وَقْتٍ لاحِقٍ أقْدَمَ ثَلاثَةُ انتحاريّينَ آخَرينَ على تَفْجيرِ أنْفُسِهِم مِنْ دونِ وقوعِ إصاباتٍ في صُفوفِ العَسْكريّينَ، كما فَجَّرَ الإرهابيّونَ عُبْوَةً ناسِفَةً، فيما ضَبَطَتْ قُوى الجَيْشِ أرْبَعَ عُبْواتٍ ناسِفَةٍ مُعَدَّةٍ للتَّفْجيرِ عَمِلَ الخَبيرُ العَسْكَريُّ على تَفْجيرِها فَوْرًا في أمْكِنَتِها. مِنْ جِهَةٍ ثانِيَةٍ، وخِلالِ قِيامِ قُوَّةٍ أُخْرى مِنَ الجَيْشِ بِعَمَلِيَّةِ تَفْتيشٍ في مُخَيَّمِ القارِيَةِ التّابِعِ للنّازحينَ السّوريّينَ في المِنْطَقَةِ نَفْسِها، أقْدَمَ أحَدُ الإرهابيّينَ على تَفْجيرِ نَفْسِهِ بواسِطَةِ حِزامٍ ناسِفٍ مِنْ دونِ وقوعِ إصاباتٍ في صُفوفِ العسكريّينَ، كما أقْدَمَ إرهابِيٌّ آخَرُ على رَمْيِ قُنْبُلَةٍ يَدَوِيَّةٍ باتّجاهِ إحْدى الدَّوْريّاتِ ما أدّى إلى إصابَةِ أرْبَعَةِ عَسْكَريّينَ بِجُروحٍ طَفيفة. تَسْتَمِرُّ وَحْداتُ الجَيْشِ بِعَمَلِيّاتِ الدَّهْمِ والتَّفْتيشِ بَحْثًا عن وُجودِ إرهابيّينَ آخرينَ وأسْلِحَةٍ ومُتَفَجِّرات».

ولَقَدْ حَقَّ لهذا الإنْجازِ «الاسْتِباقِيِّ» أنْ يُقَرَّظَ وأن يُثْنى عَلَيْهِ لولا ما شابَ عَمَلِيّاتِ الدَّهْمِ مِن «مُمارَساتٍ»، ولَوْلا ما رافَقَها مِنْ تَوْقيفاتٍ في ظُروفٍ مُشْكِلَةٍ انْتَهَتْ بِمَوْتِ عَدَدٍ غَيْرِ مُحَدَّدٍ مِنَ المَوْقوفينَ. وإذْ نَسَبَ الجَيْشُ اللُّبنانيُّ أسْبابَ الوَفاةِ هذهِ إلى «أمْراضٍ مُزْمِنَة» وإلى «الأحْوالِ المَناخِيَّة»، ذَهَبَتْ مُنَظَّمَةُ العَفْوِ الدّوليَّةِ في بَيانٍ أصْدَرَتْهُ في ٢٥ تَمّوز إلى أنَّ «تَحاليلَ الطِّبِّ الشَّرْعِيِّ المُسْتَقِلَّةَ لِصُوَرِ الجُثَثِ التي حَصَلَتْ عَلَيْها [المُنَظَّمَةُ] تُثيرُ أسْئِلَةً خَطيرَةً بِشَأْنِ ما إذا كانَ هَؤلاءِ الرِّجالُ قد أُخْضِعوا للتَّعْذيبِ أوْ لِغَيْرِهِ مِنْ ضُروبِ سُوءِ المُعامَلَةِ أثْناءَ وُجودِهِم في حَجْزِ الجَيْش. وتَقْتَضي المعاييرُ الدَّوْليَّةُ الكَشْفَ عَنِ التَّفاصيلِ الكاملَةِ لِتَقْريرِ الطِّبِّ الشَّرْعِيِّ الرَّسْميّ. وإذا ما ارْتُئِيَ أنَّ الوَفاةَ قَدْ نَتَجَتْ عَنِ التَّعْذيبِ، فَيَتَعَيَّنُ على القُوّاتِ المُسَلَّحَةِ اللُّبنانيَّةِ اتِّخاذَ الخُطُواتِ اللّازِمَةِ لِتَقْديمِ المَسْؤولينَ عَنْ ذَلِكَ إلى ساحَةِ العدالَةِ، في مُحاكَمَةٍ نَزيهة».

بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ كُلِّ المُلابَسَاتِ التي أحاطَتْ بِعَمَلِيَّةِ الدَّهْمِ تِلْكَ، فَمَقولُ القَوْلِ أنَّها لَمْ تَنْتَهِ «بِسَلام»، وأنَّها، بُعَيْدَ ساعاتٍ قَليلةٍ على حُدوثِها، تَحَوَّلَتْ إلى «قَضيَّةِ رأيٍ عامّ»، وانْقَسَمَ اللُّبنانيونَ بِشَأْنِها بَيْنَ دَاعٍ إلى جَلاءِ حَقيقَةِ ما جَرى في أثنائِها، وإلى البِناءِ على هذه الحَقيقَةِ لِتَحْميلِ المَسْؤوليَّةِ عمّا جَرى على مَنْ يَنْبَغي أنْ يَحْمِلَها ولو كانَ مِنْ أفْرادِ المُؤَسَّسَةِ العَسْكَريَّةِ، وبَيْنَ مَنِ اعْتَبَرَ أنَّ مُجَرَّدَ الدَّعْوَةِ إلى جَلاءِ هذه الحَقيقَةِ هو طَعْنٌ في الجَيْشِ وتَلْطيخٌ لِسُمْعَتِهِ ــ مَقولُ القَوْلِ أنَّها اسْتَنْسَخَتْ سِجالًا لُبنانيًّا لَمْ يَنْتَظِرِ الحَرْبَ الأهْلِيَّةَ لِيَبْدَأَ ولا هو انْتَهى يَوْمَ أنْ وَضَعَتْ هيَ أوْزارَها!

اسْتِقبالِ لاجئينَ سوريين جُدُدٍ. وبالفِعْلِ، فَلَقَدْ كانَ مِنْ شَأْنِ هذه التَّدابيرِ أنْ خَفَّضَتْ مِنْ عَدَدِ السّوريّين الذين يَدْخُلون، بِصورةٍ شرعيَّةٍ، إلى الأراضي اللبنانيَّة. ولكن، حَيْثُ يَتَوَقَّعُ المرءُ مِنْ وراءِ هذا التَّخفيضِ الكَمِّيِّ في أعْدادِ الوافِدينَ أنْ يُبْلِغَ أهْلُ الحَلِّ والعَقْدِ اللبنانيّون ريقَهُم، وأن يُوَسَّعَ لَهُم في المجالِ للبَحْثِ، ولو على شَيْءٍ مِنَ التَّأخُّرِ، في رَسْمِ سياسَةٍ لُجوءٍ يَليقُ بِها أنْ تُوْصَفَ بـ«السِّياسَةِ»، لَمْ تُفْضِ هذه التَّدابيرُ إلى شيءٍ من هذا.

أمّا على أواخِرِ تَشْرينَ الأوَّلِ ٢٠١٦، فَفُتِحَ أخيرًا، بِعْدَ فَراغٍ مديدٍ، على مَجْلِسِ النُّوابِ اللُّبنانيِّ وانْتَخَبَ رَئيسًا للجُمْهوريَّةِ تلا انتخابَهُ تأليفُ حُكومةٍ ضَمَّتْ في عِدادِ وزرائِها، لأوَّلِ مَرَّةٍ في تاريخِ لُبنانَ وِزارَةَ دَوْلَةٍ لـ«شؤونِ النّازحين». وَحَيْثُ يَتَوَقَّعُ المرءُ مِنْ وَراءِ هذهِ الصَّحْوَةِ على مَحَلِّ اللُّجوءِ مِنَ الشَّأْنِ اللبنانيِّ العامِّ إقرارًا بما يُلِحُّهُ أنْ يَكونَ للبنانَ سِياسَةُ لُجوءٍ يَليقُ بِها أنْ تُوصَفَ بـ«السِّياسَةِ»، يُوافِقُ احْتِفالُ حُكومَةِ «اسْتعادَةِ الثِّقَةِ» بالشَّهْرِ الثّامِنِ على تأليفِها، إسْفارٌ، بَيْنَ اللبنانيينَ أنْفُسِهِم، غَيْرُ مَسْبوقٍ مُنْذُ نِهايَةِ الحَرْبِ الأهليَّةِ، عن إحَنٍ وضغائنَ لا يَنْفَعُ في تَطْرِيَتِها أنْ تُعيدَ عصًا سِحْرِيَّةٌ، أو غَليظةٌ، اللّاجئينَ السّوريّين إلى سُوريا ــ (على افْتِراضِ هذه العَوْدَةِ مَيْسورةً)...

•

يُعْزا القَوْلُ الذي مَفادُهُ أنَّ التّاريخَ لا يُكَرِّرُ نَفْسَهُ بِلْ يُتَأْتِيءُ إلى كارل ماركس. وإنْ تُفْهَمُ التَّأتأةُ، إنْ صَحَّتْ نِسْبَةُ هذا القَوْلِ إلى ماركس، على مَعْنى المَخاضِ مِنَ الوِلادة، (والمخاضُ تَشْبيهٌ أثيرٌ لَدَيه)، فهي أصْعَبُ على التَّفْسيرِ مَتَى ما تَحَوَّلَت مِنْ قَوْمٍ ما ــ مِنَ الجَماعاتِ اللبنانيَّةِ مَثَلًا ــ لِسانَها الذي لا تُحْسِنُ النُّطْقَ إلّا بِهِ، وثقافَتَها التي تَعْتَزُّ بِها وتَفْتَخِر...

لاجئون ومُخيَّمات أم إرهابيّون وأوْكار؟

زلّاتُ الذّاكرة اللبنانيَّة

آب ٢٠١٧

في التّاسعِ مِنْ كانونَ الثّاني ٢٠١٥ نَشَرَتْ يَوْمِيَّةٌ لُبنانِيَّةٌ بادَتْ لِزَمَنٍ قَريبٍ، (**السَّفير**)، افْتتاحِيَّةً بِقَلَمِ مُعَلِّقٍ سِياسِيٍّ مَشهودٍ لَهُ بِحُسْنِ الاطِّلاعِ عُنوانُها «ماذا رَأى درباس في "المَنام" وكيف فَسَّرَه؟». أمّا درباسُ المَقْصودُ فَوَزيرُ الشُّؤونِ الاجْتماعيَّةِ اللُّبنانيُّ، رشيد درباس، بَيْنَ شباطَ ٢٠١٤ وكانونَ الأوَّلِ ٢٠١٦، وأمّا ما رآهُ في المنامِ فالتالي: «كُنْتُ وَزَوْجَتي لِوَحْدِنا في المَنْزِل. وفَجأةً دَخَلَ عَلَيْنا عَدَدٌ كَبيرٌ مِنَ الأشْخاصِ المُوَزَّعينَ بَيْنَ رِجالٍ ونِساءٍ وأطْفالٍ، وتَوَجَّهوا إليَّ بالقَوْلِ: "بَدْنا ننام..."، ثُمَّ ما لَبِثوا أنْ أخَذوا غُرْفَةَ النَّوْمِ، ما اضْطَرَّني الى أنْ أطْوي نَفْسي حتّى أنامَ في سَريرٍ للأطْفالِ. بَعْدَ ذَلِكَ أنْزَلَتْني زَوْجَتي الى خَيْمَةٍ في الشّارِعِ للإقامَةِ فيها [...] لكِنْ فجأةً، ارْتَفَعَ صَوْتٌ هاتِفًا: "مَمْنوع الخِيَم..."». ويُفسِّرُ درباس نَفْسُهُ، على ذِمَّةِ المُعَلِّقِ الرّاوي، حُلْمَه فَيَخْلُصُ إلى «أنَّ مَنْسوبَ النُّزوحِ ارْتَفَعَ الى حَدٍّ أغْرَقَ لبنان». ولا يُظَنَّنَّ أنَّ مَنامَ الوزيرِ بالأمْرِ الفَذِّ أو بالشَّعْرَةِ في العَجينَةِ. فَبِشَهاداتٍ لا تَكادُ أنْ تُعَدَّ أو أنْ تُحْصى، تَتَقَدَّمُها تَصْريحاتٌ يَتَبارى أهْلُ الحَلِّ والعَقْدِ اللُّبنانيّونَ في الإدْلاءِ بِها، لا مُسْتَثْنيًا بَعْضَ الدّينيّينَ مِنْهُم، ولا تَتَأَخَّرُ عَنْها فَسْبَكاتُ المُواطِنينَ «العادِيّين» وتَغْريداتُهم، بالعَرَبِيَّةِ وبِسِواها مِنَ اللُّغاتِ، ولا يَخْلو أنْ تُمَثِّلَ عَلَيْها بَيْنَ الحينِ والآخَرِ يافِطَةٌ هنا تَدْعو «الأُخْوَةَ السّوريّين» إلى عَدَمِ التَّجَوُّلِ بَعْدَ حُلولِ ساعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أو شَريطٌ بالصَّوْتِ والصّورَةِ يُوَثِّقُ إهانَةَ «سُوريٍّ» هُنا أو ضَرْبَ آخَرَ هُناك، ــ بِكُلِّ هذه الشَّهاداتِ يَمْكِنُ القَوْلُ إنَّ «رَأْيًا عامًّا» لُبنانيًّا، عابِرًا إلى حَدٍّ بَعيدٍ للمَناطِقِ والطَّوائِفِ، يَرَى إلى «السّوريِّ» على أنَّهُ، في أحْسَنِ الأحْوالِ، طُفَيْليٌّ أشْعَبيٌّ مُخْتَلِسٌ يُزاحِمُ أهْلَ الدّارِ على مأكَلِهِم ومَشْرَبِهِم وأسِرَّتِهِم وأشْغالِهِم وبِنْيَتِهِم التَّحْتِيَّةِ وكَهْربائِهِم وأنابيبِ صَرْفِهِم الصِّحِيِّ،

وحتّى على أعراضِهم ــ يُمْكِنُ القول إنَّ «رأيًا عامًّا» هذا شأنُهُ باتَ جُزْءًا لا يَتَجَزَّأُ مِنَ المَشْهَدِ اللبنانيِّ، وفَوْقَ ذلكَ باتَ يَحْظى بِقَدْرٍ لا يُسْتهانُ بِهِ مِنَ المَقْبوليَّةِ الصّامِتَةِ أحْيانًا النّاطِقَةِ في أكْثَرِ الأحْيان.

بِطَبيعَةِ الحالِ، لم يَنْبُتْ هذا الرَّأْيُ العامُّ نَبْتَ الفَقْعِ في الصَّحْراءِ على إثْرِ شَتْوَةٍ في غَيْرِ مَوْسِمِها. بَلْ لا مُبالَغَةَ في القَوْلِ إنَّ هذا الرَّأْيَ العامَّ هو مِنْ جِنْسِ الزِّراعاتِ المأنوسَةِ المَرْوِيَّةِ التي لا تَنْمو وتُزْهِرُ إلّا بأنْ تَتَعَهَّدَها يَدُ الرِّعايةِ!

«كُنْتُ وزوجتي لِوَحْدِنا في المَنْزِل. وفَجْأةً دَخَلَ عَلَيْنا عَدَدٌ كَبيرٌ مِنَ الأشْخاصِ المُوَزَّعينَ بَيْنَ رجالٍ ونساءٍ وأطفال، وتَوَجَّهوا إلي بالقَوْل: "بدنا ننام..."».

لَقَدْ يَكونُ في يَوْمٍ مِنَ الأيّامِ أنْ تَأْخُذَ الحَمِيَّةِ أحدًا ما فَيَكْتُبُ سيرَةً تَفْصيليَّةً لِنُمُوِّ هذا «الرَّأْيِ العامِّ»، وازْدِهارِهِ، على ضَوْءِ ما تَدَحْرَجَتْهُ الأوْضاعُ في سوريا وفي لبنانَ ــ في سوريا مِنْ أوَّلِ انْدِلاعِ الثَّورَةِ، إلى تَحَوُّلِها التَّدْريجيِّ نِزاعًا أهْليًّا فَتَحَ البابَ أمام تَحوُّلِ سوريا نفسِها إلى ساحَةِ تَنافُسٍ إقليمِيٍّ ودُوَلِيٍّ مُعلَنٍ، وفي لُبنانَ حَيْثُ جَدَّدَ انْدِلاعُ الثَّوْرَةِ شَبابَ انْقِسامٍ سَبَقَ إليهِ اللُّبنانيّونَ مُنْذُ عام ٢٠٠٥ بَيْنَ المُؤَيّدين لِنِظامِ الاسْتِبدادِ في دِمَشْقَ وبَيْنَ المُعارِضينَ له، وحَيْثُ لم يَلْبَثْ هذا الانْقِسامُ أنْ خَبا مَعَ خُبُوِّ الثَّوْرَةِ وحَلَّ مَحَلَّهُ ما يُشْبِهُ العَماءَ الجَماعِيَّ عَنْ الأسْبابِ التي أدَّتْ بالسُّوريِّينَ إلى الوُفودِ إلى لُبنانَ، وحَلَّتْ مَحَلَّهُ وَسْوَسَةٌ

لا تَقِلُّ جَماعِيَّةً مَوْضوعُها الأثْقالُ الأمْنِيَّةُ والاقْتِصاديَّةُ والاجْتِماعيَّةُ التي يَنوءُ بِها هذا الوُفودُ على الكاهِلِ اللُّبنانيِّ.

إلى أنْ تُدَقَّ ساعَةُ هذا اليَوْم، والأرْجَحُ أنَّها لَنْ تُدَقَّ إلّا بَعْدَ فَواتِ الأوانِ، أي متى تُطْلِقُ البُومُ لأجْنِحَتِها العَنانَ وتَمْضي في عَتْمَةِ اللَّيْلِ مُسَرِّحَةً أبْصارَها لِتَتَفَقَّدَ الخَرابَ وتُحْصيه، ــ إلى أنْ يَكونَ ذَلِكَ وتَوْضَعُ سيرةٌ جامِعَةٌ مانِعَةٌ لِهَذِهِ المَرْحَلَةِ مِنْ حَياةِ «الرَّأيِ العامِّ» اللّبنانيِّ، لا حَاجَةَ إلى كثيرٍ من التَّمْحيصِ لِيَتَبَدّى، لِكُلِّ ذي عَيْنَيْنِ وأُذُنَيْنِ، أنَّ «اللُّجوءَ السّوريَّ» إلى لُبنانَ يُخاطِبُ، في عِدادِ أمورٍ أُخرى، سابِقَةَ «اللُّجوءِ الفِلِسْطينيِّ» إلَيْه. وبِخِلافِ ما قَدْ يَتَهيَّأُ لكثيرٍ مِنَ اللُّبنانيّينَ فإنَّ هذهِ المُخاطَبَةَ لَيْسَتْ شأنًا سُورِيًّا ولا شَأْنًا فِلِسْطينيًّا بل هِيَ شَأْنٌ لُبنانيٌّ يُضافُ، في المَحَلِّ الأوَّلِ، إلى رَصيدِ النِّزاعاتِ الجارِيَةِ بَيْنَ اللُّبنانيّين.

وإن يَكُنِ الكَلامُ على «اللُّجوءِ السّوريِّ» إلى لُبنانَ مِنْ حَيْثُ أكلافُهُ الباهِظَةُ، (بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ صِحَّةِ الأرْقامِ التي يَتَوَسَّلُ بِها البَعْضُ وصِحَّةِ تأويلِهِ لَها على مَعْنى الغُرْمِ المُطْلَقِ)، ومِنْ حَيْثُ رَفْدُهُ لـ«الإرْهابِ» قَدِ اسْتَعلى على سِواهُ من كَلامٍ، فَلَيْسَ لِعاقِلٍ أن يَنْسى بأنَّ مَدارَ الكَلامِ على هذا اللُّجوءِ، لأعْوامٍ قليلَةٍ خَلَتْ، إنَّما كانَ على وَجاهَةِ الدَّعْوَةِ إلى إنْشاءِ مُخَيَّماتٍ لإيواءِ اللّاجئينَ السّوريّينَ إلى لُبنانَ، أو خَطَلِ هذا الرَّأْي.

لا مَحَلَّ، في هذا المَقامِ، للعَوْدَةِ إلى تَفاصيلِ ذلك السِّجالِ، وإلى التَّذكيرِ بِمَنْ مِنَ اللبنانيين كانَ مِنْ مُؤَيّدي الدَّعْوَةِ ومَنْ مِنْهُم كانَ مِنَ المُعارضين لها. حَسْبُنا مِنَ الأمْرِ ما لا يُجادِلُ فيهِ أحَدٌ مِنْ أنَّ مُجَرَّدَ الهَمْسِ في أُذُنٍ لُبنانِيَّةٍ بِلَفْظَةِ «مُخَيَّماتٍ» هو كالحَكِّ على جُرْحٍ مُلْتَهِب. وإذْ هو كذلك، جُرْحٌ ومُلْتَهِب، فَلَيْسَ بِسَبَبٍ مِنْ وُفودِ مِئاتِ الآلافِ من السّوريّينَ إلى لبنانَ، هَرَبًا مِنْ بَطْشِ نِظامٍ مُسْتَبِدٍّ، أو طَلَبًا للسَّلامَةِ مِنْ ويلاتِ الحَرْبِ، أو، شَرٌّ مِنْ هذا وذاك، تَهْجيرًا لهم مِنْ قراهُمْ ومِنْ دَساكِرِهِمْ، على أيْدي لبنانيين، وإنَّما لِما تَخاذَلَهُ اللُّبنانيّونَ أنْفُسُهُم، مِنْ يَوْمِ أنْ انْتَهَتِ «الحَرْبُ»، حَرْبُهُمُ الأهْلِيَّةُ مَهْما أُلْقوا بِمَسْؤوليَّتِها على آخرين، عَنِ الكَشْفِ على هذا الجُرْحِ وَتَفَقُّدِهِ والسَّعْيِ إلى تَطْبيبِه.

لقَدْ يَبْدو في هذا القَوْلِ شَيْءٌ مِنَ العَبَثِ، بَلْ من المَجانَةِ، إذ كَيْفَ يَسْتَقيمُ أنْ تُزانَ في المَيْزانِ نَفْسِهِ كُـتْلَةٌ بشريَّةٌ قابِلَةٌ،

بِقَضِّها وقَضيضِها، للإحْصاءِ عَدَدًا، وقِطْعَةٌ مِنْ تاريخِ بَلَدٍ وذاكِرَتُهُ؟ لِلْوَهْلَةِ الأوْلى، لا مُوازَنَةَ مُمْكِنَةً ولا قِياسَ، ولكنْ متى تَرْجَمَ المَرْءُ مُصَطلَحَ «مُخَيَّماتٍ»، ومتى ما تَرْجَمَ ما أسْمَيْناهُ تَساهُلًا «التَّخاذُلَ اللُّبنانيَّ» خِلالَ السَّنَواتِ التاليَةِ على انْتهاءِ الحَرْبِ الأهليَّةِ عن مُراجَعَةِ ما أدّى بِلُبْنانَ إلى هذه الحَرْبِ، إلى معانيهما اللُّبنانيَّةِ، لَوَجَدَ أنَّ المُوازَنَةَ مُمْكِنَةٌ وأكْثَر.

فمَنْ يُدقِّقِ النَّظَرَ إلى مُصْطَلَحِ «مُخَيَّماتٍ» يَرَ أنَّهُ اكْتَسَبَ على مَرِّ سنينِ الحَرْبِ ومِنْ بَعْدِها جُمْلَةً مِنَ المعاني يُحيلُ مَعَها إلى مَجْموعَةٍ مِنَ الرُّهاباتِ في الطَّليعَةِ مِنْها الرُّهابُ مِنِ اخْتِلالِ ميزانِ القُوَّةِ بينَ الجَماعاتِ الطّائفيَّةِ اللُبنانيَّةِ باعْتِبارِ الفائِضِ العَدَدِيِّ الذي تُمَثِّلُهُ الجَماعَةُ اللّاجئةُ، وهو رُهابٌ تَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ رُهاباتٌ لَيْسَ أقَلَّها أنَّ اسْتِعلاءَ هذهِ الفِئَةِ مِنَ اللُّبنانيّين، بِقُوَّةِ اللّاجئينَ المُفْتَرَضَةِ، قَدْ تُضَيِّقُ لبنانَ على لُبنانيين آخَرين وتُؤَدّي بِهِم إلى الضَّرْبِ في بِلادِ اللَّهِ الواسِعَةِ أي إلى اللُّجوءِ!

ومتى تَرْجَمَ المَرْءُ ما أسْمَيْناهُ تَساهُلًا «التَّخاذلَ اللبنانيَّ» خِلالَ السَّنَواتِ التاليَةِ على انْتِهاءِ الحَرْبِ الأهْلِيَّةِ عَنْ مُراجَعَةِ ما أدّى بِلُبْنانَ إلى هذهِ الحَرْبِ ــ متى ما تَرْجَمَ هذا «التَّخاذُلَ» إلى ما كانَ عَلَيْهِ حَقيقَةً لما وَجَدَ مَفَرًّا مِنَ الاعْترافِ بأنَّهُ كانَ انْتِهازًا مِنْ بَعْضِ اللُّبنانيّينَ، على حِسابِ لُبنانيّينَ آخرين، للفُرَصِ وللمَغانِمِ التي رافَقَتْ، إنْهاءً للحربِ، وَضْعَ لُبنانَ تَحْتَ «الوِصايَةِ السّوريَّةِ» ــ أي تَحْتَ وِصايَةِ النِّظامِ الذي ثارَ ناسُهُ عَلَيْهِ عامَ ٢٠١١، وكانَ مِنْ مَفاعيلِ ما تَدَحْرَجَتْهُ هذهِ الثَّوْرَةُ أنِ الْتَجَأَ الآلافُ مِنَ السّوريّينَ إلى لبنان.

حاشا أن يُفهَمَ ما تَقَدَّمَ على مَعْنى المُرافَعَةِ المُتَأَخِّرَةِ عَنِ الدَّعْوَةِ إلى إقامَةِ مُخَيَّماتٍ لإيواءِ اللّاجئينَ السّوريّينَ بِوَصْفِهِ الوَصْفَةَ السِّحْرِيَّةَ لمُتَرتِّباتِ لِرَدِّ غائِلَةِ اللُّجوءِ السّوريِّ إلى لُبنانَ عَنْ تَهْديدِ «السِّلْمِ الأهليِّ». وفي أيَّةِ حالٍ، فَلَقَدْ سَبَقَ السَّيْفُ العَذْلَ ولا مَعْنى اليَوْمَ، عَمَلِيًّا ومَوْضوعيًّا، لأيَةِ دَعْوَةٍ مِنْ هذا القَبيلِ كما أنَّهُ لا سَبيلَ بَعْدُ إلى تَدَبُّرِ اللُّجوءِ السّوريِّ إلى لُبنانَ باعْتبارِهِ «مُضافًا إلَيْه». اللُّجوءُ السّوريُّ، سِيّانَ عادَ هَؤلاءِ اللّاجئونَ إلى دِيارِهِمْ أمْ أقاموا بين ظَهْرانَيْنا، باتَ، في عِدادِ أوْصافِهِ الأخرى، شَأْنًا داخِليًّا لُبنانيًّا وقَضيَّةً خِلافِيَّةً بَيْنَ اللُّبنانيين فَمَبْروكٌ مَبْروك و«لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزيدَنَّكُم»...

أقلُّ الفطْنَة سوءُ الظَّنّ؟
اللبنانيّونَ ووَسواسُ «التَّوْطين»

تشرين الأول ٢٠١٧

وِفْقَ الإحْصاءاتِ المَنْشورَةِ على مَوْقِعِ المُفَوَّضِيَّةِ العُلْيا لِشؤونِ اللّاجئينَ، فإنَّ ٢٨,٣٠٠ شَخْصًا يُرْغَمونَ يَوميًّا على مُغادَرَةِ دِيارِهِم هَرَبًا مِنْ وَيْلاتِ نِزاعٍ أو فِرارًا مِن اضْطهادٍ يَتَعَرَّضونَ لَه. وَوِفْقَ هذهِ الإحْصاءاتِ نَفْسِها فإنَّ العَدَدَ الإجْماليَّ لِمَنْ دارَتْ عَلَيْهِم، في كَوْكَبِنا، دَوْرَةُ التَّشَرُّدِ والتَّشْريدِ، يَزيدُ على ٦٥ مليونَ شَخْصٍ وهو، كما يَرِدُ في وَصْفِ هذا الرَّقْمِ، «رَقْمٌ غَيْرُ مَسْبوقٍ».

بِناءً عليه، فلا ما يُدْهِشُ أنْ خَصَّ الرَّئيسُ الأميركيُّ، في الخِطابِ الذي أَلْقاهُ في ١٩ أيلول ٢٠١٧ مِنْ على مِنْبَرِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ بِمُناسَبَةِ انْعِقادِ دَوْرَتِها الثّانِيَةِ والسَّبْعينَ ــ أنْ خَصَّ هذهِ المُشْكِلَةَ الكَوْنِيَّةِ بِمَجْموعَةٍ مِنَ المُلاحَظاتِ خُلاصَتُها أنَّ الوِلاياتِ المُتَّحِدَةَ الأميركيَّةَ تَدْعَمُ ما اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الدُّوَلُ العُشْرون مِنْ سَعْيٍ إلى إيواءِ «اللّاجئينَ» في أَقْرَبِ الأماكِنِ مِنْ دِيارِهِم الأَصْلِيَّة. وأمّا المُسْتَنَدُ الرَّقْمِيُّ الذي تَوَسَّلَ بِهِ ترامب لِتَبَنّيهِ هذهِ المُقارَبَةَ فَمَفادُه أنَّ كُلْفَةَ إيواءِ لاجِىءٍ واحِدٍ في الوِلاياتِ المُتَحِدَةِ الأميركيَّةِ تُعادِلُ كُلْفَةَ رِعايَةِ عَشْرِ لاجئين حيثُ هم.[١]

لَمْ يَأتِ الرَّئيسُ الأميركي في هذهِ الفِقْرَةِ مِنْ خِطابِهِ على ذِكْرٍ لِلُبنانَ، أو لِلُّجوءِ السّوريِّ على وَجْهِ التَّحْديدِ، ولكنَّ وَزيرَ الخارِجِيَّةَ اللبنانيَّ، الحاضِرَ في القاعَةِ التي كانَتْ تَشْهَدُ إلْقاءَ هذا الخِطابِ، لَمْ يَتَمالَكْ نَفْسَهُ مِنَ التَّعْقيبِ فَوْرًا على ما سَمِعَ ومِنَ التَّغْريدِ بِما مُفادُهُ: «قالَ ترامب [كذا وكذا]، وأنا أقولُ يُمْكِنُنا مُساعَدَةُ ١٠٠ في بلدِهِم».

(١) أنظر كَلِمَةَ الرَّئيسِ الأميركي على مَوْقِعِ البَيْتِ الأبيض:
https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2017/09/19/remarks-president-trump-72nd-session-united-nations-general-assembly

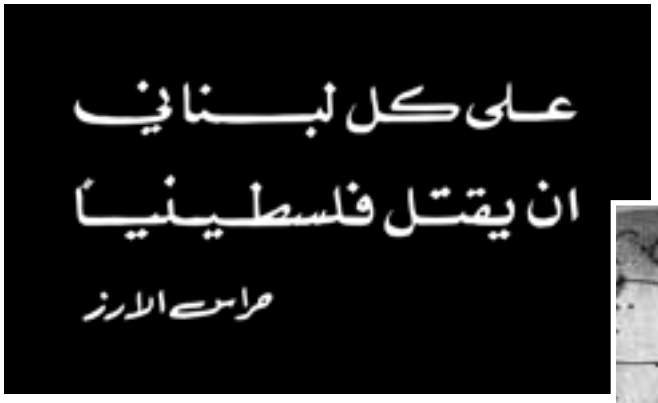

من الشِّعاراتِ التي كُتِبَ لها الرَّواجُ على بِدايات «الحَرْبِ الأهْلِيَّة»، شِعارٌ تُنْسَبُ أبَوَّتُهُ إلى شاعِرٍ مُفْلِقٍ جَعَلَ مِنْ قَتْلِ «فِلَسْطينيٍّ» (واحِدٍ على الأقَلِّ!) مُوجِبًا «على كُلِّ لُبنانِيّ».

لَمْ يَذْهَبْ أحَدٌ، بَعْدُ، عَلَنًا على الأقَلِّ، إلى رَفْعِ شِعارٍ بِهذِهِ الصَّراحَةِ بِوَصْفِهِ «السِّياسَةَ» التي يَجِبُ اعْتِمادُها لِتَدارُكِ اللُّجوءِ السّوريِّ إلى لُبنانَ، بَيْدَ أنَّ الشِّعاراتِ التي تَظْهَرُ على الجُدْرانِ أحْيانًا مُسْتَنْفِرَةً «ذاكِرَةَ الحَرْبِ»، والتَّدابيرَ التَّمْييزِيَّةَ بِحَقِّ اللّاجئينَ السّوريّينَ التي يَعْتَمِدُها عَدَدٌ كَبيرٌ مِنَ البَلَدِيّاتِ، ورُدودَ الفِعْلِ الأهْلِيَّةَ الصَّريحَةَ في عُنْصُرِيَّتِها التي تُشَجِّعُ عَلَيْها مَرجِعِيّاتٌ سِياسِيَّةٌ ودينِيَّةٌ ــ كُلَّ هذهِ الأماراتِ تَشي بأنَّ شَيْئًا مِنْ قَبيلِ القَتْلِ يَحومُ فَوْقَ لُبنانَ ولاجِئيه...

الشعاران، يمناه وأعلاه، من كتاب ماريا شختورة **حرب الشعارات** الذي كان صدور الطبعة الأولى منه في عام ١٩٧٨ والطبعة الثانية عام ٢٠٠٤.

لَمْ تَقُضَّ تَغْريدَةُ الوَزيرِ اللُّبنانيِّ، على الأرْجَحِ، مَضْجَعَ الرَّئيسِ الأميركيِّ ولا أسْهَرَت لَيْلَهُ مُتَفَكِّرًا بِما زَلَّ بِهِ لِسانُهُ، غَيْرَ أنَّها، ما إنْ غُرِّدَتْ، حتّى تَلَقَّفَها بَعْضُ الإعلامِ اللُّبنانيِّ وَتَرْجَمَها إلى مَوْقِفٍ سِياسِيٍّ خُلاصَتُهُ أنَّ لُبنانَ واللُّبنانيّينَ يَرْفُضونَ كُلَّ الرَّفْضِ «تَوْطينَ» السّوريين اللّاجئين بَيْنَ ظَهْرانَيْهِم. ولَقَدْ يُحْسِنُ أحدُهُم الظَّنَّ فَيَتَوَهَّمُ أنَّ اللُّبنانيّينَ أساؤُوا، لِسَبَبِ ما، افْتِهامَ ما قالَهُ الرَّئيسُ الأميركيُّ غَيْرَ أنَّهُ سَرْعانَ ما يَتَبَيَّنُ أنَّ لِهذا الانْفِعالِ اللُّبنانيِّ سَوابِقَ، وسَرْعانَ ما يَجِدُ نَفْسَهُ مَسوقًا إلى التَّراجعِ عَمّا أحْسَنَهُ مِنْ ظنٍّ وإلى البَحْثِ عَنْ أسْبابٍ أُخْرى غَيْرِ سُوءِ الفَهْمِ الذي قَدْ يَتَسَبَّبُ بِهِ سَفَرُ المعاني بَيْنَ اللُّغات. وَلَعَلَّ أقْرَبَ تِلْكَ السَّوابِقِ عَهْدًا، وأسْرَعَها تَوارُدًا إلى خاطِرِ هذا الأحَدِ، ما كانَ في أيّارَ ٢٠١٦ عِنْدَما نَشَرَتِ الأُمَمُ المُتَّحِدَة، في إطارِ التَّحْضيرِ لاجْتِماعٍ عامٍّ مَدارُهُ على مَسائِلِ اللُّجوءِ والهَجْرَةِ، تَقْريرًا تَحْتَ عُنْوان: «بأمانٍ وكَرامَة: التَّعامُلُ مَعَ التَّحَرُّكاتِ الكَبيرةِ للّاجئين والمُهاجرين».

يَأْتي ذِكْرُ لُبنانَ في هذا التَّقْريرِ المُسْهَبِ الذي تَقَعُ نَسْخَتُهُ العَرَبِيَّةُ في ثَمانٍ وثَلاثينَ صَفْحَةً مَرَّةً واحِدَةً وَحيدَةً ــ وإذْ يَأْتي ذِكْرُهُ فإلى جانبِ أسْماءِ دُوَلٍ أُخْرى مُعَنيَّةٍ باللُّجوءِ السّوريِّ وفي سِياقٍ عامٍّ يَتَعَلَّقُ بـ«خُطَطِ الاسْتِجابةِ» التي وَضَعَتْها الأُمَمُ المُتَّحِدَةُ لِمُواجَهَةِ هذا اللُّجوء.

على الرَّغْمِ مِنْ هذا، ومن أنَّ لُبنانَ لَيْسَ مَعْنِيًّا أكْثَرَ مِنْ سِواهُ بالخُلاصاتِ وبالتَّوْصِياتِ التي يَنْتَهي إلَيْها هذا التَّقْريرُ، لَمْ يَتَمالَكْ بَعْضُ اللُّبنانِيِّينَ أنْفُسَهُم، ففارَتْ فَوْرَتُهم، وحَمَتْ حَمِيَّتُهُم، وثارَتْ ثائِرَتُهُم تَحْتَ عُنوانِ أنَّ الأُمَمَ المُتَّحِدَة تُخَطِّطُ لِتَوْطينِ السُّورِيِّينَ في لُبنان! وَبَلَغَ مِنْ حِدَّةِ الاتِّهامِ اللُّبنانِّي للأُمَمِ المُتَّحِدَةِ بِأنَّها تَكيدُ لِلُبنانَ المَكائِدَ وتَتآمَرُ عَلَيْهِ المُؤامَراتِ، وَمِنْ وَساعَةِ الحَمْلَةِ التي تَتالَتْ فُصولًا تَحْتَ هذا العُنوانِ، أن اضْطُرَّتِ المُنَظَّمَةُ الدُّوَلِيَّةُ، بِلِسانِ مُنَسِّقَتِها (السّابِقَةِ)، إلى التَّصْريحِ بأنَّ المُنَظَّمَةَ لا تَنْوي تَوْطينَ هَؤلاء اللّاجئينَ في لُبنان!

لَقَدْ يَسْتَخِفُّ البَعْضُ بِتَتالي نَوْباتِ الخَوْفِ مِنَ التَّوطينِ، والتَّخْويفِ مِنْهُ، فَيَكتَفي لِتَفْسيرِ هذا الانْفِعالِ اللُّبنانيِّ المُتَكَرِّرِ بِنِسْبَتِهِ إلى أسْبابٍ «سِياسيَّةٍ» عابِرَةٍ مِنْ قَبيلِ أنَّ في لُبنانَ اليَوْمَ مَنْ تَسْتَدْعي مَصالِحُهُ، ومَنْ يَسْتَدعي طُموحُهُ إلى مَزيدٍ مِنَ الشَّعْبِيَّةِ، أنْ يُجَدِّدَ شَبابَ «التَّوْطينِ»، (خَوْفًا مِنْهُ وَتَخْويفًا)، ولا سِيَّما أنَّ «التَّوْطينَ» قَدْ أثْبَتَ في مُناسَباتٍ عَديدةٍ، وَلَيْسَ عَشِيّاتِ الحَرْبِ الأهلِيَّةِ في لُبنانَ فَحَسب، قُدْرَتَهُ على حَشْدِ الرَّأيِ العامِّ وتأليبِه. وإذْ لا ما يُقالُ في احْتِماليَّةِ صَوابِ هذا التَّفْسيرِ، وهي احْتِماليَّةٌ مَقْبولَةٌ، فهو ــ هذا التَّفْسيرُ ــ يَفْتَرِضُ أنَّ «التَّوْطينَ» مَفْهومٌ واضِحٌ، بَيِّنٌ، لا شَكْلَ فيهِ ولا الْتِباسَ، ويفتَرِضُ، اسْتِطْرادًا، أنَّهُ مِنَ المُمْكِنِ الفَصْلُ بَيْنَ مَعنًى ما، مُجَرَّدٍ، لـ«التَّوْطينِ»، وبَيْنَ ما تَوالى عَلَيْهِ كَمُصْطَلَحٍ سِياسِيٍّ من اسْتِعمالات.

يُحيلُ التَّوْطينُ في العامِيَّةِ السِّياسيَّةِ اللُّبنانيَّة إلى مَجْموعَةٍ مِنَ «النَّوايا السَّيِّئَةِ» يُبَيِّتُها لِلُبنانَ أعْداؤُهُ ــ عِلمًا أنَّ هَؤلاءِ الأعْداءَ قَدْ يَكونونَ هُمُ أنْفُسُهم أعداءً لَدودين. وإنْ يَكُنْ مآلُ التَّوْطينِ إرْغامَ اللُّبنانيّين على القَبولِ بأنْ تُشاطِرَهُم

وَطَنَهم، بالمَعْنى القانُونيِّ لِلْكَلِمَة، جَماعَةٌ مِنَ اللّاجئينَ فإنَّ فَعَلَةَ هذا الإرْغام، في التَّصَوُّرِ اللُّبنانيِّ، أحَدُ اثنين: جماعَةٌ لَجَأَتْ إلى لُبْنانَ فَطابَ لها المُقامُ فيه، أو طَرَفٌ ثالثٌ يُريدُ الشَّرَّ بِلُبنانَ وبِهَذِهِ الجَماعَةِ اللّاجِئَةِ حَيْثُ يَشْفَعُ سَعْيُهُ إلى إرْغامِ اللُّبنانيّينَ على قَبولِ التَّوْطينِ بِسعْيٍ إلى إرْغامِ الجَماعَةِ اللّاجِئَةِ على التَّنازُلِ عَنِ العَوْدَةِ مِنْ حَيْثُ جاءَت.

مَقولُ القَوْلِ إنَّ «التَّوْطينَ»، على ما رَسَخَ في المُخَيِّلَةِ اللُّبنانيَّة، بِصَرْفِ النَّظَرِ عن الصُوَرِ التي قد يَتَشَخَّصُ بِها، عَمَلٌ مِنْ أعمالِ الـ«إكْراه» والـ«إرْغام»، وإنَّ رَفْضَهُ ومُدافَعَتَهُ مِنْ أعْمالِ «البُطولَة» بَلْ مِنْ أعْمالِ «المُقاوَمَة»! ومَنْ يَقُلْ «بُطولَة»، أو ما يُعادِلُ«البُطولَة»، يَقُلْ «حَيَّ على الحَرْبِ» وهذا ما كانَ مِنْ أمرِ لُبنانَ الذي دَلَفَ إلى «الحَرْبِ الأهْليَّة» مِنْ طُرُقٍ عِدَّةٍ مِنْها طَريقُ التَّنازُعِ بَيْنَ اللُّبنانيّينَ على حَقيقةِ الخَطَرِ الذي يُحْدِقُهُ بِلُبنانَ اللُّجوءُ الفِلِسْطينيُّ: ففيما اسْتَحَلَّ «المَسيحيّونَ» التَّوَسَّلَ بالعُنْفِ تَحْتَ شِعارِ «رَفْضِ التَّوطينِ»، في عِدادِ شِعاراتٍ أُخْرى، اسْتَحَلَّ «المُسْلِمون» التَّوَسُّلَ بالعُنْفِ تَحْتَ شِعارِ «مَنْعِ التَّقْسيمِ والدِّفاعِ عَنْ وَحْدَةِ لُبنانَ» لِما تَوَجَّسوهُ لدى «المسيحيّينَ» مِنْ رَغْبَةٍ في «الانْفِصالِ» عَنْ لُبنانَ يَغْلُبُ عَلَيْهِ «المُسْلِمون» ــ المُسْلِمون اللُّبنانيّونَ والفِلِسْطينيّونَ بِوَصْفِهِمْ مُسْلِمين.

كذلك، لَيْسَ مِنْ بابِ الصُّدْفَةِ أنْ ساوى اتِّفاقُ الطّائِفِ الذي أنْهى الحَرْبَ الأهْلِيَّةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ نِزاعٌ مُسَلَّحٌ بأنْ غَلَّبَ على اللُّبنانيّينَ جارَتَهُمْ «سوريا حافظ الأسد» التي هي أقْوى مِنْهُم جَميعًا ــ لَيْسَ مِنْ بابِ الصُّدْفَةِ أن ساوى في أحَدِ بُنودِ مُقَدِّمَتِهِ بَيْنَ رَفْضِ التَّقْسيمِ، (شِعار «المُسْلِمين») وبَيْنَ «رَفْضِ التَّوْطينِ» (شِعار «المسيحيين»).

كانَ ذَلِكَ ولكنَّ هذا الرَّفْضَ المَبْدَئِيَّ المُزْدَوَجَ، لم يُقْصَدْ مِنْهُ، على مَطْلَعِ التِّسْعينيّاتِ، إيْصادُ البابِ، دُسْتُوريًّا، أمامَ طُلّابِ «التَّقْسيمِ» أو طُلّابِ «التَّوْطينِ»، وكِلا الفَريقَيْنِ الافْتِراضِيَّيْنِ، في أيِّ حالٍ، كانَ أضْعَفَ مِنْ أنْ يَمْضِيَ بِهَذِهِ الخُطَّةِ (الافْتِراضِيَّةِ) أوْ تِلْكَ، وإنَّما أتاحَ لِسُلْطَةِ الوِصايَةِ السّوريَةِ التي أُوْكِلَ إلَيْها يَوْمذاكَ إدارَةُ الشَّأْنِ اللُّبنانيِّ أنْ تُحَقِّقَ هَدَفَيْنِ اثْنَيْنِ: أن تَسْتَرْضِيَ الرَّأْيَ العامَّ المَسيحيَّ الهَزيمَ بِتَقْديمِها الخَوْفَ مِنَ «التَّوْطينِ» على أكْلافِ الوِصايَةِ، وأنْ يَبْقى لُبنانُ،

تَحْتَ عُنوانِ «رَفْضِ التَّوْطينِ» خارِجَ سِياقِ التَّسْوياتِ التي راجَ سُوقُها آنذاك فلا تُعْزَلُ سُوريا، المُتَحَفِّظَةُ على هذه التَّسوياتِ، إقْليمِيًّا.[٢]

بما يُرادُ مِنْ وَراءِ التَّخْويفِ مِنَ «التَّوْطينِ» اليَوْمَ حَدَّ اعْتبارِهِ الخَطَرَ الوُجودِيَّ المُحْدِقَ بِلُبنانَ دونَ سائِرِ الأخْطارِ الأخرى.

طَوالَ عَهْدَيْن رِئاسِيَّيْنِ اثْنَيْنِ، عَهْدِ الرَّئيسِ إلياس الهراوي وعَهْدِ الرَّئيس إميل لحّود، أي طَوالِ ما يَتعارَفُ اللُّبنانيّونَ على تَسْمِيَتِهِ بـ«عَهْدِ الوِصايَةِ السّوريَة»، بَرَزَ «رَفْضُ التَّوْطينِ» باعْتِبارِهِ أحَدَ عناوينِ السِّياسَتَيْن اللُّبنانيَّتَيْن الدّاخِليَّةِ والخارجيَّةِ فَضُيِّقَ على اللُّجوءِ الفِلِسْطينيِّ إنْسانيًّا (ومدنيًّا) كما لَمْ يُضَيَّقْ مِنْ ذي قَبْل، وحيلَ بَيْنَ لُبنانَ وبَيْنَ المُشارَكَةِ في مُفاوضاتِ التَّسْوِيَةِ. وإذْ كان هذا مِن اسْتِخداماتِ التَّوْطينِ في الأمْسِ القَريبِ، فأقَلُّ الفِطْنَةِ أنْ يُسيءَ الواحِدُ الظَّنَّ لِعُقودٍ اسْتَعْلى «تَلازُمُ المسارَيْنِ اللُّبناني/السّوري» على إرادَةِ اللُبنانِيّينَ والسّورِيينَ تَحْتَ ذَريعَةِ الحِرْصِ على «القَضِيَّةِ الفِلِسْطينيَّةِ» وعلى «حُقوقِ الفِلِسْطينيّين»، وباسْتِعلائِه هذا لَمْ يَعُفَّ عَنِ «الدَّعْسِ» على إرادَةِ الفِلِسْطينيّين. اليَوْمَ، وكما بالصُّدْفَةِ، تَرْتَسِمُ مُجَدَّدًا ملامِحُ تَلازُمِ المسارَيْنِ ذَيْنَك وإنَّما، هذه المرَّةَ، تَحْتَ عُنوانِ الحِرْصِ على عَوْدَةِ اللّاجئينَ السُّوريّينَ إلى ديارِهِمْ ورَفْضِ تَوطينِهِمْ في لُبنان...

(٢) أنظر، في عِداد أدَبيّاتٍ أُخْرى تَصَدَّت لـ «التَّوْطين» في زَمَنِ الوِصايَةِ مَقالَةَ دانيال مايـر: «عَنِ "التَّوْطين": بِوَصْفِهِ اسْمًا مُسْتعارًا لِلْوجودِ الفِلِسْطينيِّ في لُبنانَ في مَرْحَلَةِ ما بَعْدَ الحَرْب (١٩٨٩ ـ ٢٠٠٥)». *Arab Studies Quarterly*, vol. 32, no. 3 Summer 2010.

صفحة بيضاء في الأصل

في مديح «الوَلاءِ المُزْدَوَج»

عن اللبنانيّين الأرمن وتَسْمِيَةِ الأشياء بأسمائها

كانون الأول ٢٠١٧

في إطارِ الاسْتِعْدادِ للانْتِخاباتِ النِّيابِيَّةِ المُزْمَعِ تَنْظيمُها رَبيعَ عام ٢٠١٨، دعا حِزْبُ الطّاشناقِ، في الرّابِعِ مِنْ كانونَ الأوَّلِ (٢٠١٧)، إلى لِقاءٍ في أحَدِ مَطاعِمِ مَدينَةِ زحلة البِقاعِيَّةِ تَحْتَ عُنوانِ «جَمْعُ شَمْلِ العائلاتِ الأرمنيَّةِ في زحلة». ولا ما يُدْهِشُ في ذلك: فزحلةُ، عُمومًا، مِنْ أعْقَدِ الدّوائِرِ الانْتِخابيَّةِ في لُبنانَ نَظَرًا لِتَنَوُّعِها الطّائِفِيِّ والسِّياسِيِّ، ولِتَزاحُمِ الوَلاءاتِ فيها بَيْنَ العائِلِيِّ والحِزْبِيِّ، ويَزيدُ في خُصوصِيَّتِها أنَّها إحْدى المناطِقِ اللبنانيَّةِ التي تَعُدُّ في عِدادِ مُمَثِّليها في البَرْلمانِ نائِبًا أرْمَنِيًّا. وَبِسَبَبٍ مِنْ هذا التَّنَوُّعِ، أو قُلْ بِفَضْلٍ مِنْهُ، كانَ أنْ خَسِرَ حِزْبُ الطّاشناق بِمُناسَبَةِ انتخاباتِ ٢٠٠٩ هذا المَقْعَدَ النِّيابِيَّ لِمَصْلَحَةِ حِزْبٍ «غَيْرِ أرْمَنِيٍّ»، ومِنْ ثَمَّ سَعْيُهُ المُبْكِرُ، مِنْ خِلالِ هذا اللِّقاءِ وسِواه مِنَ النَّشاطاتِ، إلى «جَمْعِ شَمْلِ العائلاتِ الأرمنيَّةِ» أيْ، بكلامٍ آخر، إلى رَصِّ الصُّفوفِ الانْتِخابيَّةِ الأرْمَنِيَّةِ.

ولأنَّ الأمْرَ جَلَلٌ ويَستَدعي حَشْدَ كُلِّ الطّاقاتِ فَلَقَدْ وُضِعَ الاحْتِفالُ بِرِعايَةِ كَبيرِ القَوْمِ، رَئيسِ كُتْلَةِ نُوّابِ الأرْمَنِ الذي يَتَّفِقُ أنَّهُ، كذلك، الأمينُ العامُّ لِحِزْبِ الطّاشناقِ؛ ولأنَّ المُنافَسَةَ الانْتِخابِيَّةَ «حَرْبٌ بالأصواتِ» لَمْ يَتَرَدَّدْ صاحِبُ الرِّعايَةِ في مُتابَعَةِ القَوْلِ السّائِرِ الذي يُريدُ أنَّ على المَرْءِ أن يَتَوَسَّلَ في الحَرْبِ وسائِلَ الحَرْبِ فلَمْ يَتَرَدَّدْ في مُخاطَبَةِ خُصومِ حِزْبِهِ مِنَ السِّياسِيّينَ الأرْمَنِ بِأَعْلى النِّبْراتِ: «إنَّ الذي لَمْ يَحْضُرْ هذا اللِّقاءَ سَيَكونُ نادِمًا، والذي يَنْسى أصْلَهُ وفَصْلَهُ فهذا يَعْني أنْ لا أصْلَ ولا فَصْلَ له، والذي يَنْسى شُهَداءَ وَطَنِهِ لا يَتَذَكَّرُ شُهَداءَ لبنان».[1]

بالطَّبْعِ، يُمْكِنُ القَوْلُ إنَّ الغايَةَ تُبَرِّرُ الوَسيلَةَ، وإنَّ غايَةَ التَّعْبِئَةِ الانتخابِيَّةِ تُبَرِّرُ اتِّهامَ الخُصومِ بِأصْلِهِم وفَصْلِهِمْ وَبِقِلَّةِ الأمانَةِ والوَفاءِ، بَيْدَ أنَّ هذا الكلامَ الصّادِرَ عَنْ إحْدى أرْفَعِ المَرْجِعيّاتِ

(١) أنْظُر النَّصّ الكامِل للخِطابِ على مَوْقِعِ الوَكالَةِ الوَطَنِيَّة: http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/317582/

السِّياسِيَّةِ الأرْمَنِيَّةِ في لُبنانَ يَحْتَملُ أيْضًا أنْ يُحْمَلَ على مَحْمَلِ الجَدِّ وأنْ يُقْرأَ بِوَصْفِهِ خِطابًا يَقولُ ما يَعْني ويَعْني ما يَقول.

ماذا يَقولُ رَئيسُ كُتْلَةِ نُوّابِ الأرْمَنِ، الأمينُ العامُّ لِحِزْبِ الطّاشناقِ؟ بِبساطَةٍ: لا يَصْدُقُ «الأرْمَنِيُّ» في ولائِهِ لِلُبْنانَ ما لَمْ يَتَمَسَّكْ بِولائِهِ لأرْمَنِيَّتِهِ. أمّا كَيْفَ تُتَرْجِمُ هذِهِ المُعادَلَةُ عَنْ نَفْسِها فهذا أيْضًا ما لا يَشْغَلُ لِصاحِبِها بالًا: فأنْ يَنْتَمي الأرْمَنِيُّ إلى الحِزْبِ الأرْمَنِيِّ الذي يَتَبَوَّأ، هو، مَنْصِبَ أمينِهِ العامِّ هو الحَلُّ، وهو الضَّمانَةُ بأنَّ هذا الوَلاءَ المُزْدَوَجَ ولاءٌ حَميدٌ لا يَسْتَثيرُ رِيبَةً ولا تَشوبُهُ الشُّبهاتُ.

لَقَدْ يَكونُ الأمْرُ كَذَلِكَ بِحُكْمِ أنَّ الحِزْبَ المَعْنِيَّ هو فِعْلًا أقْوى الأحْزابِ الأرْمَنِيَّةِ وأوَسَعُها نُفوذًا، في لُبنانَ وخارِجَه، بَيْدَ أنَّ هذه القُوَّةَ وهذا النُّفوذَ لا يَكْفيانِ لِتَفْسيرِ الطُّمَأْنينَةِ التي يُنْزِلُ مَعها أمينُهُ العامُّ هذا الوَلاءَ المُزْدَوَجَ مَنْزِلَةَ الأمْرِ النّافِلِ بل الأمْرِ الطبيعيِّ الذي لا يَحْتاجُ إلى مُساءَلَة. ولكنَّ مَأْتى هذه الطُّمَأنينةِ لَيْسَ بالأمْرِ العَسيرِ على التَّسَقُّطِ إذ يَجِدُهُ المُطالِعُ في مُسْتَهَلِّ الخِطابِ حَيْثُ يأتي ما نَصُّهُ: «مُنْذُ عام ١٩٢٠ الى يَوْمِنا هذا، ومِنْ أوَّلِ أيّامِ الهِجْرَةِ خِلالَ الإبادَةِ التي ارْتَكَبَها العُثْمانِيّونَ، اخْتَرْنا لُبنانَ وَطَنًا، لأنَّ لُبنانَ بَلَدُ الحُرِّيّاتِ والاسْتِقلال».[٢]

بالطَّبْعِ يُمْكِنُ التَّسْليمُ مِنْ بابِ المُجامَلَةِ أنَّ الوُجودَ «الأرْمَنِيَّ» في لُبنانَ قَديمُ العَهْدِ يَرْجِعُ إلى أواسِطِ القَرْنِ الثامِنَ عَشَرَ يَوْمَ نَزَلَ كسروانَ جَماعَةٌ مِنَ الأرْمَنِ الكاثوليكِ وحَظَوْا باحْتِضانِ الكَنيسةِ المارونِيَّةِ، (وبَعْضِ أعْيانِ الموارنَةِ)، لَهُمْ وابْتَنَوا في ١٧٤٢ أوَّلَ دَيْرٍ أرْمنيٍّ في «لبنان» غير أنَّ المُجامَلَةَ التي تَنْطوي عَلَيْها هذِهِ السَّرْدِيَّةُ تُغْفِلُ أمْرَيْنِ اثْنَيْن: أوَّلًا أنَّ رابِطَةَ الوَلاءِ لِروما هي ما جَمَعَ بَيْنَ هؤلاءِ الأرْمَنِ وَبَيْنَ مُضيفيهم المَوارِنَة، وثانِيًا أنَّ لُبنانَ الدَّوْلَةَ لم يَكُنْ قَدْ وُجِدَ بَعْد. مِنْ بابِ المُجامَلَةِ أيْضًا يُمْكِنُ نِسْبَةُ العَراقَةِ الأرمِنِيَّةِ في لُبنانَ إلى أولَئِكَ الأرْمَنِ الذين أخذوا بالوُفودِ إلى بَيْروتَ على أواخِرِ القَرْنِ التّاسِعَ عَشَرَ للعَمَلِ في التِّجارَةِ بِلِحاظِ الدَّوْرِ المَرْكَزِيِّ الذي كانَ لِبَيْروتَ آنذاك، غَيْرَ أنَّ المُجامَلَةَ هنا تَضْرِبُ صَفْحًا عَنْ تَفْصيلٍ لَيْسَ بالتَّفْصيلِ بالنَّظَرِ إلى بِنْيَةِ لُبنانَ الطّائِفِيَّةِ، ومَعْقِدُ هذا التَّفْصيلِ أنَّ هؤلاءِ الأرْمَنَ كانوا بِمُعْظَمِهِم مِنْ أتْباعِ الكَنيسَةِ الشَّرقيَّةِ لا مِنْ أتْباعِ الكَنيسَةِ

(٢) المصدر السّابق.

لَيْسَتْ مَسْأَلَةُ «الوَلاءِ الأرْمَنِيِّ» بالمَسْأَلَةِ الطّارِئَةِ على المَشْهَدِ اللُّبنانِيِّ. ممّا يأتي في المُقْتَطَفِ أعلاه:
««أرْمَنُ لُبنانَ» ماذا يَنْقُصُهُم لِتَسْجيلِ مَوْقِفٍ وَطَنِيٍّ على مُسْتَوى حَضانَةِ لُبْنانَ لَهُم ومُؤاواتِه لَهُم؟ «طاشناق وهانشاق ورامغفار» أرمينيا الهاربونَ مِنَ المَذابِحِ... هَلْ يَصِحُّ أنْ يُقالَ فيهِم ما قيلَ في اللّاجِئينَ الفِلِسْطينيّين حتّى الآن؟».
الجبهة، الإثنين ١١ أيلول ١٩٧٨.

الغربيَّةِ شأنَ مَنْ سَبَقوهم! بالمُخْتَصَرِ، وفي مَنأى مِنَ المُجامَلَةِ، فإنَّ الأرْمَنَ الذين يُحيلُ إليهم خِطابُ زحلة لَيْسوا بِهؤلاءِ ولا بأُولئكَ بل أرْمَنٌ أجاءَهُم إلى لُبنانَ ما تَعَرَّضوا له مِنْ خَطَرِ «إبادة».

وعلى الرَّغْمِ مِنْ أنَّهُ كَذَلِكَ، بل لأنَّهُ كَذَلِكَ، يُحاذِرُ صاحِبُ الخِطابِ التَّلَفُّظَ بالكَلِمَةِ التي قد تَتَهاوى مَعَها نَظَرِيَّةُ «الوَلاءِ المُزْدَوَجِ»: كَلّا، لَمْ يَلْجَأ هَؤلاءِ الأرْمَنُ إلى لبنانَ طَلَبًا للأمْنِ، وَلَمْ يَلوذوا بِهِ من تَقَطُّعِ السُّبُلِ بِهِم، بل اخْتاروه، مَعَ كُلِّ ما يُلابِسُ فِعْلَ الاخْتِيارِ مِنْ حُرِّيَّةٍ، وَطَنًا؛ أمّا لماذا لُبنانُ؟ فلأنَّهُ «بَلَدُ الحُرِّيّاتِ والاسْتِقلالِ». أمّا أيَّةُ «حُرِّيّاتٍ» هذه وأيُّ «اسْتِقْلالٍ» فَشَأْنٌ آخَرُ لَيْسَ مِمّا يُسْتَحَبُّ الخَوْضُ فيه ولا سِيَّما متى ما أضْمَرَ مادِحُ لُبنانَ بِوَصْفِهِ «بَلَدَ الحُرِّيّاتِ والاسْتِقلالِ» حُرِّيَّةَ الوَلاءِ لِسواهُ في عِدادِ هذه الحُرِّيّاتِ، واسْتِقلالَ كُلِّ جماعَةٍ بِنَفْسِها تَعْريفًا للاسْتِقْلال.

مِنْ نافِلِ القَوْلِ إنَّ سَرْدِيَّةَ خِطابِ زحلة وفَذْلَكَتَهُ، وهو نَموذَجٌ مِنْ كَثيرٍ سواهُ، لا يُلْزِمُ اللبنانيّينَ ذوي الأُصولِ الأرمنيَّةِ أجْمَعين، ولا شَكَّ أنَّ الكثيرين مِنْ هؤلاءِ يَحْتَفِظونَ بذاكرةِ اللُّجوءِ إلى لُبنانَ أكْثَرَ بِكَثيرٍ مِمّا يُريدُ هذا الخِطابُ أنْ يَكونَ، إنَّما يَبْقى أنَّ هذا الخِطابَ، مِنْ حَيْثُ هُوَ جُزْءٌ لا يَتَجَزَّأُ مِنَ الخِطابِ السِّياسيِّ اللُّبنانيِّ العامِّ، يقولُ، مِنْ حَيْثُ لا يَدْري، ما لا يَروقُ لِلُبنانيّينَ كُثُرًا أنْ يُذَكَّروا بِهِ... أنَّهم «لُبْنانِيّونَ باللُّجوء»!